تطور كفاءة سياسات وزارة المالية وأثرها على اصـــــلاح العجـــز الاولى للموازنة العـامة للدولة

2021 - 2016

"The evolution of the efficiency of the policies of the Ministry of Finance and its impact on reforming the initial deficit of the state's general budget"

2016 - 2021

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير المهنى فى التخطيط للتنمية المستدامة

العام الاكاديمى (2021/ 2022)

أعــداد

محمد عبدالرحمن احمد على

اشراف

أ . د / حجازى عبد الحميد الجزار

استاذ الاقتصاد مدير مركز العلاقات الاقتصادية سابقاً

معهد التخطيط القومى

ملخص البحث .

استهدف البحث التوصل لصيغة رؤية متكاملة المحاور، وصورة واضحة الابعاد وتصور صحيح متوازن لخطوات وسياسات وزارة المالية نحو تحقيق الاستقرار المالى، وبأستخدام المنهج الاستقرائى والمنهج الكمى لتحليل الاتجاة العام للبيانات الاحصائية الاولية والثانوية, لاهم القرارات والسياسات المالية، الصادرة من وزارة المالية، وتأثيرها على الموازنة العامة، وخاصة على العجـــز الاولى، وتطور هذا المؤشر خلال الفترة من 2016 الى 2021.

وكان أهم ما توصل الية البحث من نتائج، وفى أطار الرؤية والافكار المقترحة، هو أدخال مفهوم الاستدامة والمـــلاءة المالية، وتوسيع الحيز المالى، وفق برامج وقرارات وحزم مدروسة من السياسات المالية المترابطة والمتكاملة، دافعة نحو توسع حيز الايرادات وميكنتها لحـــل المشكلات الفنية والتقنية، فى تصميم وتنفيذ الموازنة العامة، دافعاً وهادفاً لأصلاح العجز الاولى للموازنة العامة للدولة، ومردوداتة المرحلية المستهدفة، حيث حققت الموازنة العامة للدولة فى ختامى العام المالى 2019/2018 فائض اولى بمقدار 103.1 مليار جنية بواقع 1.9% من الناتج المحلى الاجمالى، وتطور الفائض الاولى ليصبح 124مليار جنية بواقع 2% من الناتج المحلى الاجمالى لاول مرة يتم فيها تحقيق فائض اولى، بهذا القدر منذ بدء اعداد الموازنة العامة للدولة على مدار العشرون عاماً الاخيرة وهو بالتأكيد يمثل تجسيداً لنجاح البرنامج الاول للاصلاح الاقتصادى، وهو الاصلاح المالى والنقدى من 2016 الى 2019 ثم البرنامج الثانى للاصلاح الاقتصادى وهو برنامج الاصلاح الهيكلى من 2019 وما زال ممتد كل ذلك بالتوافق مع برنامج عمل الحكومة المصرية 2021/2018 وبرنامج عمل الحكومة الثانى 2024/2021 والرؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030متناولاً.

- الاوضاع المالية والاقتصادية للدولة المصريه بعد أحداث ثورة 25 يناير وقبل برنامج الاصلاح الاقتصادى .

- المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لحل المشكلات الفنية والتقنية فى تصميم وتنفيذ السياسة المالية بمشروعاتها العديدة وهى : (موازنة البرامج وتقييم الاداء)(تطوير ميكنة أعداد الموازنة العامة للدولة Oracle Hyperion)(مشروع ميكنة أعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS)(منظومة التحصيل الاليكترونى للخدمات الحكومية المصرية POS)(مشروع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA) (مشروع نظام رواتب العاملين بالدولة Oracle Payroll) (مشروع سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية GOV-CA) حيث تم تناول البعض منها وقياس أثرها .

- المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لرفع كفاءة تحصيل الايرادات السيادية وهى (اصلاح منظمة الضرائب الجمركية)(أصلاح منظومه الضرائب العقارية)(أصلاح منظومة الضرائب على الدخل والقيمة المضافة) .

- المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية، لاعادة صياغة الانفاق العام، واصلاح دعم الطاقة ، وزيادة الاستثمارات العامة، والانفاق الاجتماعى، دعماً للنمو .

الكلمات المفتاحية .

- العجز الاولى .

- الموازنة العامة للدولة .

- سياسات وزارة المالية .

Abstract

: The research aimed to reach a formula for an integrated axes vision, a clear picture of dimensions and a correct and balanced perception of the steps and policies of the Ministry of Finance towards achieving financial stability, and by using the inductive approach and the quantitative approach to analyze the general trend of primary and secondary statistical data for the most important financial decisions and policies issued by the Ministry of Finance and their impact On the general budget, especially on the first deficit and the development of this indicator during the period from 2016 to 2021 .

: The most important findings of the research mechanism and within the framework of the proposed vision and ideas is the introduction of the concept of sustainability and financial solvency and the expansion of the financial space, according to programs, decisions and well-thought-out packages of interconnected and integrated financial policies, driving towards the expansion of the revenue space and its mechanization to solve technical and technical problems In the design and implementation of the general budget, a motive towards the commitment to reform the initial deficit of the state's general budget, and its targeted interim returns, as the state's general budget achieved at the end of the fiscal year 2018/2019 a primary surplus of 103.1 billion pounds, at 1.9% of the GDP, and the development of the initial surplus to become 124 billion EGP 2% of GDP for the first time in which a primary surplus of this amount has been achieved since the start of preparing the state's general budget. 2019 and still extending, all of this in line with the Egyptian government work program 2018/2021 and the second government work program 2021/2024 and the strategic vision The National Authority for Sustainable Development 2030 .

: The research dealt with the following .

- The financial and economic conditions of the Egyptian state after the events of the January 25 revolution and before the economic reform program.

- The reform initiatives of the Ministry of Finance to solve the technical and technical problems in the design and implementation of the fiscal policy with its many projects, namely: (program budgeting and performance evaluation) developing the mechanization of preparing the state's general budget Oracle Hyperion (a project of mechanizing the preparation and implementation of the state's general budget and its final accounts GFMIS (electronic collection system) For Egyptian Governmental Services POS (Project of the Banking System for the TSA Consolidated Account) .

- The reform initiatives of the Ministry of Finance to reformulate public spending, reform energy subsidies, and increase public investments and social spending in support of growth .

- Reform initiatives of the Ministry of Finance to raise the efficiency of sovereign revenue collection, namely (reform of the customs tax organization) (reform of the real estate tax system) (reform of the general tax system on income and value added).

key words

-The first disability.

-The state budget .

-Policies of the Ministry of Finance .

فهرس المحتويات

مسلسل	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
1	المقـــــدمـــــة	4
2	المشكلة البـــحثية	5
3	اهـــــداف البحث	6
4	تســـاولات البحث	6
5	منهـــــج البحثى	6
6	أهميـــــة البحث	7
7	حـــــدود البحث	7
8	الدراسات السابقة العربية	13-7
9	الدرسات السابقة الاجنبية	16-13
10	خطـــــــة البحث	17
11	الفصل الاول : الاوضاع المالية والاقتصادية للدولة المصريه بعد أحداث ثورة 25 يناير وقبل برنامج الاصلاح الاقتصادى الاول .	18
12	المبحث الاول : المشكلات الفنية والتقنية .	19
13	المبحث الثانى : نتائج ومردودات تلك المشكلات وفـــق القياسات والمؤشرات .	20
14	الفصل الثانى : المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لحل المشكلات الفنية والتقنية فى تصميم وتنفيذ السياسة المالية .	21
15	المبحث الاول : موازنة البرامج وتقييم الاداء .	23
16	المبحث الثانى : مشروع ميكنة أعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS .	23
17	المبحث الثالث : منظومة التحصيل الاليكترونى للخدمات الحكومية المصرية POS .	25
18	المبحث الرابع : مشروع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA .	26
19	الفصل الثالث : المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لرفع كفاءة تحصيل الايرادات السيادية والانفاق الاجتماعى .	27
20	المبحث الاول : اصلاح منظمة الضرائب الجمركية .	29-28
21	المبحث الثانى : أصلاح منظومه الضرائب العقارية .	31-30
22	المبحث الثالث : أصلاح منظومة أصلاح منظومة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة.	34-32
23	المبحث الرابع : لمبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لاعادة صياغة الانفاق العام وهيكلة الدعم وترشيدة وزيادة الاستثمارات العامة والانفاق الاجتماعى دعماً للنمو .	35
24	الفصل الرابع : مردودات ونتائج السياسات المالية الاصلاحية.	41-36
25	نتائج البحث (المستخلصة من الدراسة النظرية والميدانية).	41
26	توصيات البحث .	42
27	المراجـــــــع .	44-43

المقـــدمة .

فى أطــار الرغبة الجادة للدولة المصرية وبرنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى، ولاسيما فيما يتعلق بالاصلاحات المالية والنقدية، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، كان هذا البحث ليس فقط من أجل الوقوف على تطور اصلاح الهيكل الاقتصادى المصرى، بل للوقوف على السياسات المالية الاصلاحية والاجراءات التنفيذية، والبرامج والمشروعات التطويرية، ورفع الكفاءة الفنية والتقنية وتأثيرها، وكيفية القياس الكمى للتكلفة والعائد، وبالتأكيد مردود السياسات المالية وتشابكها مع السياسات النقدية وعلاقة ذلك بحجم النمو للاقتصاد القومى، والدين العام الداخلى والخارجى، ونموه ومقارنتة بالاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، وهل نمو عبئ الدين يمثل مؤشر سلبى أم أيجابى، وشرح للـــداع التصنيفى لذلك، فى اطار التشابك الحتمى للسياسة المالية والنقدية.

وتعد السياسه المالية أهم أدوات الدولة، ووزارة المالية لادارة النشاط المالى والاقتصادى، بل هى فى القلب منه وهى ترتبط بشكل اساسى بدور الدولة فى الحياة الاقتصادية، وهى تشكل صورة للايديولوجية والفلسفة المالية والاقتصادية للدولة المصرية، وتلعب السياسة المالية دور هام، واستراتيجى فيها ولاستعراض الاوضاع قبل البرنامج الاول لاصلاح الاقتصادى، خلال الفترة من 2011الى 2015، حيث كانت الدولة تعانى من مشكلات منهجية وتنفيذية تحد من كفاءة السياسة المالية، كما ان الوضع الاقتصادى والاجتماعى كان له أثر سلبى على النمو ومعدلاتة حيث ان تدبير الموارد المالية لتطوير البنية التحتية والمرافق العامة التى تمثل اساس النمو ولقد صاحب الوضع قبل برنامج الاصلاح الاقتصادى الاول ونتيجه لتأذم الاوضاع بعد ثورة 25 يناير، ونتيجة لها من ضعف النشاط الاقتصادى، ومشكلات مؤسسية كضعف الجهاز الادارى، والاهدار وسوء الاستخدم وارتفاع عجز الموازنة، وضعف الحصيلة الضريبية، وعدم رشادة الانفاق العام، خاصة فيما يخص الدعم عامة، ودعم المواد البترولية على وجة التحديد، هذا بالاضافة الى المشكلات الفنية والتقنية فى تصميم وتنفيذ السياسات المالية .

مؤشرات تراجع الاوضاع الاقتصادية .

بعد أحدث ثورة 25 يناير 2011 وقبل بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى الاول، وتحديداً بين أعوام 2011 الى 2015، فقد تزايد العجز بالموازنة العامة للدولة حيث بلغ 11% وترجع معدل النمو الى 2.2% ، وبلغ معدل نمو الايرادات 5.6% بينما معدل نمو المصروفات بلغ 11.5% ووصلت البطالة الى 13.3% ووصل الدين العام الى 108%، من الناتج المحلى الاجمالى عام 2016، والعجز الاولى فى الموازنة العامة للدولة وصل الى 3.3% عام 2015/ 2016 ومستوى التضخم الثابت بلغ 9.5% عام 2013 وأنخفاض معدل الاستثمار بالنسبة الى الناتج المحلى ليصل الى 13.8% عام 2014/2013، ووصلت الفجوة بين الادخار المحلى والاستثمار الى 5.3%، وأنخفاض متوسط نصيب الفرد من التنمية، الى اقل مستوى خلال 25 عام، حيث بلغ 0.2%، وكـــذا ارتفعت مدفوعات الفوائد بالباب الثالث بالموازنة العامة للدولة الى 25% من اجمالى الموازنة، ووصل عجز الميزان التجارى الى 14.6 مليار دولار، ووصل الخلل بميزان المدفوعات الى 10.4مليار دولار، ووصل احتياطى البنك المركزى الى 16.7 مليار دولار عام 2014/2013 والتصنيف الائتمانى عام 2013 +CCC، وعائدات قناة السويس 5.3 مليار دولار عام 2014/2013 وذلك حسب البيانات الواردة بتقرير وزارة المالية بالموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 وأنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020 [1][2] .

ونتيجة للبرنامج الاول للاصلاح الاقتصادى، وهى الاصلاحات المالية والنقدية، تمكنت الدولة المصرية ممثلة فى وزارة المالية، من تحقيق استقرار اقتصادى من خلال سياسات مالية استندت على أسس قوية، وأبعـــــــاد

(1) https://www.idsc.gov.eg/IDSC / موقع مركز المعلومات واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء.

(2) الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، اهم أنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2018 : 2021) والمشروعات المستقبلية صادر يونيو 2021.

استراتيجية، أتت ثمارها ونتائجها المرجوة، من خلال مكتسبات الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وعمليات التنمية الجارية، على مختلف المحاور والاتجاهات، على النحو الذى ساعد فى استدامة تحسن المؤشرات المالية الاقتصادية، وجعل الاقتصاد الوطنى قادراً على مواجهة التحديات و تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، فى ظل ما يتمتع به من مرونة وتنوع، وهو الأمر الذى انعكس على، رؤية المؤسسات الدولية للاقتصاد المصرى ووضعه فى مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية، وإعطاء نظرة إيجابية ومتفائلة حول مستقبل أدائه خلال السنوات القادمة، متأثر بالاصلاحات فى السياسات المالية , ويلاحظ أن الدراسات التطبيقية التى نشرت، والمتعلقة بالسياسات المالية كانت حول أثر السياسة المالية على النمو والعـــدالة تركز فى أغلبها على السياسات الضريبية، والتشريع الضريبى، والعدالة الضريبية وأثر ذلك على توزيع الدخول والانفاق العام، والانفاق الاجتماعى، وبالاخص ترشيد الدعم، وسعر الصرف وأثر التعويم على جوانب الاقتصاد والمالية العامة كسياسة نقدية، ولم نلاحظ أية دراسة تحاول دراسة الدور الفاعل الرئيسى للسياسة المالية، متجسد فى الدور المتكامل لوزارة المالية، والعلاقة المتكاملة والمترابطة لسياستها وقرارتها وتأثيراتها على السياسات المالية والنقدية والاستثمار والنمو والعـــدالة الاقتصادية بأستخدام القياس الكمى، خاصة الانحدار المتعدد تحاول الدراسة الحالية أستكمال هذا النقص، بأن تتناول بالتحليل، أثرحزم القرارات والسياسات المالية، خاصة فيما يتعلق بجانبى الموازنة، من ايرادات ومصروفات كالايرادت الضريبية، ومجموعة التشريعات والتقنيات الفنية والتنفيذية، وجانب الانفاق وما يتعلق به من مجموعة تشريعات وتقنيات فنية وتنفيذية، ومردود ذلك على الموازنة العامة للدولة، والاستثمار والنمو وتوزيع الدخل وكيف يمكن التوازن بينهم، بغرض التوصل الى أفضل السياسات المالية وأدوات السياسة المالية، التى تحقق التوازن الديناميكى بين النمو وتشجيع الاستثمار، والسيطرة على التضخم، وتوسيع القاعدة المالية، والملاءة المالية وتوسيع الحيز المالى للدولة بما يحقق أيجاد بدائل مختلفة للتمويل .

المشكلة البحثية .

تكمن أبعـــاد المشكلة البحثة فى البحث محل الطرح فى بعدين هما مظهر المشكلة البحثية, وجـوهر المشكلة البحثية ويبدو مظهر المشكلة البحثية فيما تعانى منـــة المـــواذنة العامـــة للدولـــة من عجز مستمر مزمن, على الرغم من الجهود الفعالة لخفض هـــذا العجز, حتى بالرغم من النجاحات التى تمثلت فى زيادة حصيلة الايرادات العـــامة وتحقيق فائض اولى مما يؤدى فى حالة استمرار هـــذا العجز الكلى الى ازدياد مستمر فى الاقتراض لتغطية العجز الكلى المتنامى ومن مظاهر المشكلة أيضاً ضعف مردود وكفاءة الانفاق العام فأغلب الدراسات التى تبنت موضوع كفاءة الانفاق العام فى مصر, توصلت الى ان مستويات كفاءة الانفاق العام فى مصر منخفضة على الرغم من تزايد حجم الانفاق العام الاجمالى بالاسعار الثابتة ولكن جوهر المشكلة يتجلى فى عـــدم الرشادة والمشكلات التقنية والتنفيذية فى الانفاق والصرف والاعتماد والتخصيص وهناك جونب أخرى لجوهر المشكلة وهى الايرادات السيادية التى يغلب عليها الضعف وعـــدم العدالة الضريبية الضرائب العامة سواء على الدخول او الممتلكات والحصيله الجمركية والحصيلة من الضرائب العقارية, وهناك مشكلات كثيرة فى نظم الضرائب تتجسد فى أن الحصيلة الضريبية أقل مما يجب أن تكون علية, حيث تمثل 13% من الناتج المحلى بالرغم من من المتوسط العالمى يفوق 18% مما كان يهدر فرص كبيرة على الدولة للانفاق على أحتياجاتها,[3] ومواجهة العجز وأيضاً تدبير التمويلات اللازمة لتنمية وعلى الاخص ما يوجة للبنية التحتية وصاحب, ما تم سردة فيما يخص حصيلة الضرائب العامة انخفاض وتشوهات وغلبة الرغبة فى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة خاصة فيما تتميز بة من عدم عدالتها ونقل العبئ الضريبى الى أضعف حلقاتها وهى المستهلك النهائى, أما فيما يخص الحصيلة الجمركية التى انخفضت حصيلتها رغم ارتفاع فاتورة الاستيراد التى وصلت الى 72 مليار دولار عام 2015 ولقد كان تأثير ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، وكـــذا ما تبعها من ثورة 30 يونيو، ونظراً لما كانت تعانى منة مصر، من مشاكل أقتصادية، ذات ابعاد على السياسات المالية والنقدية.

(3) أبوالعينين سهير2013، بعنوان دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم247 معهد التخطيط القومى

أهـــداف البحث .

تهدف هـذة الدراسة الى القـاء نظرة بانورامية، على الأطـــر التى حددت السياسات الاصلاحية فى ظـــل المتغيرات الاقتصادية، والمناخ السائد والمؤشرات المالية والنقدية المؤثرة على الاقتصاد المصرى، قبل برنامج الاصلاح المالى والنقدى، وتفسير وتحليل ألية وقنوات التأثير، التى مارست بها وزارة المالية المصرية سياستها، مع أختبار طبيعة وحجم التأثير وأتجاة هذا التأثير، الذى يمكن أن تحدثة تلك السياسات المالية الاصلاحية، ووضـــع نموذج قياسي كمى أستشرافى من خلال نماذج الانحدار المتعدد، لقياس مدى قدرة تلك المقاييس على عكس وأبراز ذلك، وبالبحث فى العوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر فى السياسات المالية والنقدية، والقـــــرارات والسياسات والبرامج والتشريعـــات التى قامت بها وزارة المالية، ومدى مساهمتها فى تحقيق الاصلاح الاقتصـــــادى، وكـــذلك مساهمتها فى تحقيق النمو الشامل، والتأثير المتبـــادل للسياسات المالية والنقـــدية .

ويركـــز الهدف الرئيسى للبحث للقـــراءة الصحيحة للقرارات والاصلاحات، والبرامج التنفيذية الصادرة، من وزارة المالية لمواجهة المشكلات التقنية والتنفيذية، فى تنفيذ الموازنة العامة ومدى أكتمالها، ومدى فعاليتها وكفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، ومدى الشفافية فى توضيح نتائجها بوضعها على مقاييس كمية وأحصاءية فعـــــالة، مع الاشارة الى السياسات الاصلاحية لوزارة المالية ودورها فى اصـلاح العجز الاولى للموازنة العامة للدولة، وكيفية الاستفادة من ذلك الاتجاة نحو أصلاح العجز الاكبر، فى الموازنة العامة للدولة وهو العجز الكلى، لتحقيق الاستدامة والملاءة المالية للدولة المصرية بجانب متطلبات هامة، مثل الافصاح والشفافية .

تساؤلات البحث .

- ما هى المؤشرات الدالة الى الحاجة الى برنامج الاصلاح المالى والنقدى ؟
- ما هى السياسات المالية الاصلاحية خـــلال الفترة من 2016 : 2021 ؟
- ما هى المؤشرات الكمية الدالة على فاعلية الاصلاحات المالية الاصلاحية لوزارة المالية المصرية ؟
- ما تأثيرالسياسات المالية الاصلاحية لـوزارة المالية على العجزالاولى للموازنة العـــامة للدولة ؟
- كيفية تحسين تلك السياسات المالية لـوزارة المالية وما هى الجهود المبذولة من وزارة المالية والدولة المصرية لتحقيق الاستدامة المالية للـــدولة المصرية وأصلاح العجز الكلى ؟
- هل توجد قرارات وسياسات كان على وزارة المالية أتخاذها ولكن لم تفعل او كانت ليس على المستوى المطلوب من الفاعلية ؟
- هل هناك أقترحات بسياسات أضافية أخرى ؟

منهج البحث .

استخدم البحث المنهج الوصفى، لتوصيف الظاهرة محل البحث كما أستخدم بعض الاساليب الكمية، لتحليل الاتجاة العام للبيانات الاحصائية لاهم المتغيرات المالية والاقتصادية والنقدية المتعلقة، بالموازنة العامة للدولة ومؤشرات وتطورات الاصلاحات السياسية المالية، وتأثيرها على اصلاح العجز الاولى، للموازنة العـــامة للـــــدولة، خلال الفترة من 2016 : 2021 .

أهمية البحث .

تقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة إصلاحية كلية شاملة، للحفاظ على استقرار الاقتصـــاد الكلـــي، وضـــبط الماليـــة العامـــة، وتعزيـــز مســـار نمـــو اقتصـــادي قـــوي وشامل يقود الى بيئة اقتصادية حافزة للنمو، الاقتصادى ومشجعة للاستثمار، من خلال العمل على تحسين إدارة المالية العامة للدولة، وذلك من خلال وضع مجموعة

من الحزم الاصلاحية، تطال جانبى الايرادات والمصروفات لتغطية الجوانب الفنية والتقنية للانفاق العام، والايرادات العامة كذلك من التطور الجديد للمالية العامة، ويتمثل في مشروعات عدة لرفع الكفاءة التنفيذية للمالية العامة، وكذا خلال إطار تشريعى لعدد من التشريعات والقوانين الجديدة، كقانون المالية العامة الموحد، الذى يهدف إلى تعزيز الموازنة العامة بالكامل، مع تغطية عدة محاورمن أهمها بند المسئولية المالية الذي سيوجه لسياسات المالية الكلية وتكليف جميع كيانات الموازنة بإطار عمل متوسط الأجل، وإبراز العناصر الرئيسية لتقويم الموازنة العامة، وذكر الحد الأدنى من المحتوى الذي يجب تغطيته بوثائق الموازنة العامة، وتوفير مخصصات قوية لإعادة تخصيص الموارد، وإدارة احتياطي الطوارئ وطلب اعتمادات تكميلية، ووضع القواعد المحاسبية لجميع الجهات العامة بما في ذلك الهيئات الاقتصادية، ويوضح المحور الخاص بالإصلاح التشريعى، من هذا التقرير موقف هذا التشريع الجديد.

وتكمن أهمية البحث الى كونة يبحث فى أمكانية تحقيق الاستدامة المالية، وأصلاح العجز الهيكلى والفعلى فى الموازنة العامة للدولة، من باب اصلاح العجزالاولى للموازنة العامة للدولة، كمدخل وبداية حقيقية لتحقيق هذا الغرض , ويساعد هذا البحث بدورة على التأكيد، على دعم التعاون بين الجهات الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ووزارة المالية، وخرج البحث بحلول وتوصيات مقترحة من شأنها تعزيز لفكرة الوصول للاستدامة المالية، والملاءة النقدية والمالية، وكذلك ما القرارات التى نوصى بها والتدابير اللازمة نحو الاصلاح الفعلى للموازنة العامة للدولة، سواء عن طريق ترشيد عمليات الانفاق الحكومى، أو تفعيل تحصيل ألايرادات الحكومية، وكذا مجموعة القرارات المالية المقترحة لتحقيق هذة المستهدفات .

ولما كانت الموازنة العامة للدولة هى عصب الاداء الاقتصادى المصرى، وتلك العلاقة الوثيقة بين سياسات وزارة المالية الاصلاحية لتحقيق الاصلاح المالى، وخاصة فيما يخص أصلاح العجز الاولى لموازنة العامة للدولة ،وكان لعرض جهود وزارة المالية وسياساتها والتعاون الراسخ بين المؤسسات المصرية والمواطن المصرى بأعتبارهم شركاء التنمية الاقتصادية والاصلاح المالى، للخروج بأفضل التوصيات لتحقيق الاصلاح المالى الهيكلى والمستدام فى جمهورية مصر العربية، لذا كان هذا البحث .

حدود البحث .

الحدود الزمانية : سوف يتم تطبيف البحث خلال الفترة من 2016 الى 2021.

الحدود المكانية : جمهورية مصر العربية .

مصادر البيانات .

- أعتمد البحث فى بياناتة على، البيانات والاحصاءات والتقارير والقرارات والدراسات المالية والاقتصادية المختلفة التى تصدرها وزارة المالية، وكذا بيانات البنك المركزى المصرى، وبيانات الجهاز المركزى للاحصاء وبيانات الحكومة المصرية وبرنامج عمل الحكومه ووثيقة رؤية مصر 2030 .
- تقارير الصادرة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمات الجدارة الائتمانية الدولية .
- فضلاً عن الابحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث .

الدراسات السابقة . اولاً : الدراسات باللغة العربية .

دراسة : (**أبوالعينين سهير،2013)** بعنوان دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر [3] .

وتتمثل المشكلة البحثية من حيث مظهر وجوهر المشكلة يتمثل فى القصورفى دور السياسة المالية فى مصر في تحقيق الاهداف المنوط به ، سواء كان تحقيق النمو والعدالة فى توزيع الدخل والدور الهام للايرادات

(3) **ورد سابقاً** أبوالعينين سهير2013، بعنوان دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقـــم247 معهـــد التخطيط القومى

الضريبية، وانواعها وتطورها والدور الفاعل لها على مستوى الانفاق العام، وما يستهدفة هذا الانفاق من نمو، وبالذات الاستثمارات العامة، وتناولت الدراسة السياسات المالية بشكل عام، واهمية السياسات المالية بالدول النامية، ودور الايرادات الضريبية فيما يتعلق بالنمو وأعادة توزيع الدخول فى المجتمعات، والدور الفعال للضرائب فى الدول المتقدمة خاصة، ما يرتبط بة من كفاءة وقوة النظام الضريبى، وعلى النقيض من ذلك فى ظـــواهر المشكلة المتمثلة فى ضعف الايرادات الضريبية بالدول النامية، وانعكاس ذلك على الانفاق العام، وخاصة فيما يتعلق بالانفاق الاجتماعى والاستثمار واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

أهم النتائج التى توصل اليها البحث : معالجة الاطار النظرى للضرائب، ودرها فى تحقيق النمو والعدالة من خلال عدة نتائج هامة وهى .

اولا : الضرائب على الدخل تعـد أكثر أنواع الضرائب تأثيراً على النمو الاقتصادى، وذلك من خلال عـدة قنوات تتمثل فى عرض العمل والادخار والتراكم الرأسمالى والانتاجية والتنافسية.

ثانياً : تعتمد الاثار التوزيعية للنظام الضريبى فى مجملة على عدة عناصر من أهمها حجم الضرائب، والهيكل الضريبى ومساهمة كل ضريبة فية، ومدى تصاعدية كل نوع منها، والاثر النهائى لتوزيع الدخل الناتج عن فرض الضريبة، والاثر الاولى لتلك الضرائب .

ثالثاً : تطبيق الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وما شهدتة الثمانينات من القرن الماضى من توجة، نحو خفض الضرائب على دخل العديد، من الشركات فى العديد من دول العالم، وما تبعة ذلك من تأكيد لتلك السياسة، فى بداية الالفية الجديدة، الا ان هذا التوجة كان لة أثار سلبية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل .

رابعاً : وعند الحديث عن الاصلاحات الضريبية، تم الاخـــذ فى الاعتبار المقايضة، ما بين هدفى النمو والعـــدالة والاثر على الايرادات وكـــذا الاصلاحات الضريبية المحفزة للنمو، والتى تأتى على حساب العدالة فى أغلب الاحوال .

خامساً : تقييم الاصلاحات الضريبية، وصعوبة الموازنة بين هدفى النمو والعدالة، وكيفية الحفاظ على مستوى النمو المستهدف وتحسين العـــدالة الضريبية، من خلال أتباع عدة عناصر منها أعـــادة تقييم الاعفاءات والتسهيلات الضريبية، والتى فى الاغلب تكون فى صالح أصحاب الدخول المرتفعة . .

سادساً : أن التخفيض الضريبى وحدة لا يكفى لتحفيز النمو، وهناك عـــوامل عديدة أخـــرى وكـــذا هناك عدد من السياسات المكملة واللازمة لانجاح الاصلاح الضريبة، تتثمل في تقديم تسهيلات بهدف تشجيع الاستثمار الاجنبى، وتحسين الادارة الضريبية وتبسيط النظام وزيادة الكفاءة الضريبية، والشفافية والعـــدالة الاجتماعية وعدم كفاية السياسة الضريبية في تحسين توزيع الدخل وأهمية الانفاق الحكومة فى قضايا العدالة، وأعـــادة توزيع الدخـــل .

دراسة : **(البـــازهبـــه ،2016)** بعنوان دور قياس كفاءة الانفاق العام فى مصر ومقترحات للارتقاء بة [4].

وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة أتجاهات تطور أداء القطاع الحكومى ما بين التراجع والتدهور وتحسن وكفاءة الانفاق العام فى مصر فى الفترة بين 2001/2000 حتى 2012/2011 واهم مظاهر المشكلة وجوهرها .

اولاً : بالنسبة لقطاعات البنية التحتية والادارة العامة والتعليم، فقد تحسن أدائة فى الفترة الثانية والثالثة مقارنة بما قبلها وذلك على الرغم من تزايد الانفاق بالاسعار الثابتة، أما مستويات الكفاءة بهذة القطاعات فقد شهدت

تدهوراً، وقطاع الصحة شهد هو الاخر تدهوراً مع تزايد حجم الانفاق علية بالاسعار الثابتة، وذلك خلال فترة الدراسة .

(4) البــازهبه ، 2016 دور قياس كفاءة الانفاق العام فى مصر ومقترحات للارتقاء بة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عدد رقم2 معهد التخطيط القومى .

ثانياً : بالنسبة للمجال الاقتصادى ومع تراجع حجم الانفاق بالاسعار الثابتة على هذا المجال فقد تراجع مستوى الاداء أما مجالى الاستقرار الاقتصادى وعدالة التوزيع فعلى الرغم من تزايد الانفاق بالاسعار الثابتة الا ان كل من الاداء والكفاءة فى القطاعين قد أخذت فى التراجع طوال سنوات الدراسة .

ثالثاً : وبالنظر الى القطاع الحكومى، ككل فقد تحسن أداءه فى الفترة من 2005/2004 حتى 2008/2007 ومن ثم، فـــأن الدراسة تؤكد على الانطباع السائد فى تلك الفترة، من تدنى مستوى كفاءة الانفاق العام ولجهاز الحكومى ككل واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وأهم النتائج التى توصل اليها البحث :

اولا : أن تحسن الاداء لا يضمن بالضرورة تحسن كفاءة الانفاق العام، فمعدل ذلك التحسن فى الاداء قد يكون أقــل من معدل الزيادة فى الانفاق على القطاع، مما يؤدى فى النهاية لانخفاض مستوى الكفاءة .

ثانياً : أن تراجع مستوى كفاءة الانفاق العام فى الفترة الاخيرة سواء بالنسبة لكل قطاع أو مجال على حده أو للقطاع الحكومى ككل يعكس أرتفاع تكلفة ما يتحقق من أداء مما يشير الى ضعف العائد من الانفاق على تلك القطاعات .

ثالثاً : زيادة الانفاق العام، الغير مصحوب بأجراءات تضمن زيادة كفاءة هذا الانفاق، فزيادة الانفاق فى حد ذاتة فقط قد لائؤدى بالضرورة، الى تحسن مستوى الاداء بل على العكس، قد يكون هناك تدهور فعلى الرغم من زيادة متوسط الانفاق العام بالاسعار الثابتة، الا ان التغير فى مستوى الاداء وتحسنة فلم تتحقق .

رابعاً : ان لرفع كفاءة الانفاق العام، يجب عدم الاعتماد فقط على زيادة حجم الانفاق وأنما يستلزم الامرأتخاذ مجموعة من الاجراءات التى من شأنها رفع كفاءة الانفاق العام، والتى يأتى على رأسها محاربة الفساد وتشديد الرقابة على أداء الحكومة بكل مكوناتها، الى جانب ضرورة البحث عن التوليفة المثلى التى يتم من خلالها الانفاق على مختلف الانشطة والمجالات الفرعية .

دراسة : (البـــــدويهى عمـــــر،2017) بعنوان تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة [5] .

وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة فى الموازنة العامة للدولة كأداة اساسية لترجمة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة كما أنها القناة الرئيسية للتعبير، عن المسارات المختلفة لانفاق الموارد العامة فى ظل مظاهر المشكلة المختلفة ومنها عدم وضوح أولويات هذا الانفاق وقد أستهدفت الدراسة اهم الاجراءات والاليات التى يجب ان تدرج لتضمن تعزيز، جودة التخطيط المالى للموازنة العامة للدولة وفى تلك الدراسة مظاهر أخرى من تأكيد على عدم كفاية وثائق المالية العامة وبصفة اساسية البيان المالى وتقرير المتابعة الشهرية التى تستوعب العديد من المعايير المتعلقة بأتاحة النشر للمعلومات، والبيانات الخاصة بتوقعات الاقتصاد الكلى والافتراضات الرئيسية التى تستند اليها الموازنة العامة وعدم واقعية توقعات الاقتصاد الكلى مما يؤثر على سلامة التخطيط .

وتناولت أيضاً الطبيعة الالزامية أو التعاقدية التى يتم بها الانفاق العام مما يسهم فى دقة تقديرات المصروفات مقارنة بالايرادات التى تتأثر حصيلتها بصفة اساسية، بقدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات النمو المستهدفة، وتناولت ايضاً الدراسة أهمية مراجعة الاطار الدستورى لعملية تخطيط الموازنة العامة وعدم واقعية تحديد نسب

الزامية للانفاق العام، على عدد من القطاعات سواء تعليم او صحة، وبحث علمى دون الاخذ فى الاعتبار الملاءة المالية للموازنة وأليات تدبير مصادر التمويل لهذا الانفاق واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

---

(5) البـــــدويهى عمـــــر بعنوان تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عدد رقم 7 معهد التخطيط القومى 2017.

أهم النتائج التى توصل اليها البحث :

اولاً : أهمية أصدار قانون موحد للمالية العامة، يضمن توحيد الاساس المحاسبى فى تسجيل معاملات المالية العامة، وان أختلاف الانظمة المحاسبية التى تطبقها الموازنة العامة وباقى الهيئات والشركات العامة، يؤثر سلباً على دقة التخطيط المالى، وعلية أكدت الدراسة الى أهمية استكمال الجهود الفعالة التى تبنتها وزارة المالية فى التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء بهدف أعلاء معايير الشفافية والرقابة، عن طريق ربط الموازنة، بمستهدفات ومؤشرات أداء كمية قابلة للقياس والتقييم .

ثانياً : أن عدم واقعية توقعات الاقتصاد الكلى، يضعف الضمانات المتعلقة بسلامة التخطيط المالى بالموازنة العامة مما يجعل السلطات المالية غير قادرة على تقدير النفقات بقدر كبير من الدقة.

ثالثاً : أن سلامة تقديرات الموازنة العامة تتوقف على دقة توقعات الاقتصاد الكلى، والتقييم المستقل لهذة التوقعات، وعلية تؤكد الدراسة على تعزيز دور وحدة السياسات المالية والكلية بوزارة المالية، وزيادة الاعتماد على أستخدام الاساليب الاحصائية، والنماذج القياسية فى تقدير دقة التوقعات للاقتصاد الكلى والموازنة العامة للدولة والتقييم المستقل لتلك التوقعات .

رابعاً : ان وثائق الموازنة العامة، استوعبت العديد من المعايير المتعلقة بأتاحة النشر للمعلومات المتعلقة بالبيانات الخاصة، بتوقعات الاقتصاد الكلى والافتراضات الرئيسية التى تساند اليها الموازنة العامة الا ان هذا التوجة يتطلب أستكمال الجهود نحو تعزيز دقة التوقعات للاقتصاد الكلى، وأتاحة المنهجية والاسلوب المستخدم فى تقدير هذة التوقعات لتقييم المخاطر وتحديد أثارة المالية المختلفة .

دراسة : **(العيسوى أبراهيـــــم ، 2014)** بعنوان الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات الى الضريبة على القيمة المضافة فى مصر [6].

وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة من عدم قناعة الباحث بضريبة المبيعات فى وقت نشر البحث ومظاهر مشكلات تطبيقها أنطلاقاً من شيوع ضريبة القيمة المضافة فى أكثر من 150 دولة ومن التوصيات المتتالية لخبراء الضرائب والمالية العامة، ومن اعلان وزارة المالية عزمها على احلال ضريبة القيمة المضافة بدل من الضريبة العامة على المبيعات سعت ، تلك الدراسة الى أبراز ما يوجد فى الضرائب على المبيعات من عيوب ومزايا ضريبة القيمة المضافة، بالمقارنة بضريبة المبيعات واستخدمت الدرسة المنهج الوصفى .

أهم النتائج التى توصل اليها البحث , بعد الفحص للقضايا الجديرة بالاهتمام عند التحول من ضريبة المبيعات الى القيمة المضافة والنظر فيما يطرح فى هذا الشأن أقترحت الدراسة :

اولاً :- توسيع قاعدة الضريبة مع السماح ببعض الاستثناءات التى تستدعيها صعوبة التطبيق أو متطلبات أجتماعية أو صحية أو بيئية .

- زيادة حد التسجيل الى مليون جنية مع تطبيقه على مختلف الانشطة تخفيفاً للعبء الواقع على كاهل الادارة الضريبية وتيسيرا للامتثال من جانب المكلفين والتعددية المحدودة فى أسعار الضريبة .

ثانياً : وقد ناقشت الدراسة فكرة تخصيص أيرادات او جزء من الايرادات لتمويل الانشطة معينة سوء كانت أجتماعية مثل بعض الدول المتقدمة وأهتمت الدراسة بضرورة مراعاة أمرين مهمين عند

وضع نظام ضريبة القيمة المضافة وهما النظرية الاقتصادية التقليدية والاسترشاد بما أسفرت عنة الفروع الحديثة لعلم

---

(6) العيسوى أبراهيـــــم ، الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات الى الضريبة على القيمة المضافة فى مصر- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عدد رقم 1 معهد التخطيط القومى 2014 .

الاقتصاد من نتائج وكــذا تكامل ضريبة القيمة المضافة مع نمط الانفاق العام فى سياق السعى لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى المستدام والتشغيل الكامل والعدالة الاجتماعية .

دراسة : (صبحى هـــــــدى ، 2016) [7].

بعنوان أمكانيات تطبيق موازنات البرامج والاداء فى مصر.

تتمثل المشكلة البحثية فى مجموعة من المظاهر الناتجة عن المشكلات التقنية والفنية فى عدم سرعة تطبيق موازنة البرامج وتقييم الاداء ومن مظاهر المشكلة عدم كفاءة الانفاق العام على الرغم من زيادة حجم الانفاق وعدم المتابعة وربط الانفاق بالنتائج المرجوة منة وعدم كفاءة العاملين بوزارة المالية ووجوب الانتقال من مجرد جهاز محاسبى الى جهاز قادر على التحليل ووضع السياسات، كما يجب تطوير النظام المحاسبى ليتلاءم مع الاحتياجات لتطبيق موازنة البرامج وتقييم الاداء عن طريق استخدام محاسبة التكاليف فى القطاع الحكومى، وعلية فأن مبادرات تطبيق موازنة البرامج وتقييم الاداء تتطلب التحرك ببطئ، واستخدام المكونات المختلفة ووضع أهداف بعينها للاصلاح واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

أهم النتائج التى توصل اليها البحث :

تمثل فى اربع اجزاء ومخرجات وهى موازنات الاداء والمفاهيم، والنتائج والتجارب الدولية لتطبيق هذه الموازنات، وتجربة مصر فى تطبيق موازنة البرامج وتقييم الاداء والطريق الى ذلك والجزء الثانى، يتناول سبع تجارب دولية فى تطبيق موازنة البرامج وتقييم الاداء، والجزء الثالث تناول تجربة مصر فى تطبيق موازنات البرامج وتقييم الاداء، والجزء الرابع تناول الطريق الى تطبيق موازنات البرامج وتقييم الاداء ومتطلبات هذا التطبيق، وان اهم المتطلبات هو الارادة السياسية والقبول العـــام والاطار التشريعى وان الامر يتعدى مجرد ادخال تعديلات على قانون الموازنة العامة، وعلية فأن خلق الوعى والتوعية بمفاهيم البرامج وتثقيم الاداء وضرورة الاصلاح المالى هو أمر ضرورى للتمهيد للانتقال، وذلك لخلق ثقافة قابلة للاستدامة وبناء القدرات اللاذمة لتشغيل نظام معلومات جيد وانة بالتـأكيد توجة يستوجب تغيير كبير فى المهارات والأختصاصات .

اولاً : ان الهدف من التركيز على النتائج هوتغيير ثقافة الادارة العامة، التى تركز على القواعد واللوئح الى التركيز على النتائج التى تهم المواطن، وذلك بخلق ثقافة الاداء ونشرها وان برامج الاصلاح يجب ان تكون شفافة وخاضعة للمسألة ومستجيبة للعملاء، وتخضع للرقابة المستمرة وهو ما يتطلب مشاركة كل اصحاب المصالح فى تحقيق الاصلاح .

ثانياً : ان القبول العام لمبادرة موازنة البرامج والاداء هو شرط مسبق وضرورى لنجاحها ولذلك فأنة من الضرورى خلق بيئة تؤيد وتطالب بالاصلاح، قبل تطبيق موازنة البرامج والاداء والحصول على تأييد القيادات الادارية على كافة المستويات، وكذا يجب الاهتمام بدراسة كيف يمكن أن تؤدى التغيرات فى نظم الموازنة الى تغيرات فى السلوك للافضل، من هنا تأتى أهمية التركيز على الحوافز الصريحة والضمنية والتى تدفع المديرين

والعاملين فى الحكومة والقطاع العام الى التركيز على النتائج وتحقيق الاهداف وأستخدام معلومات الاداء، والاهتمام بجودتها وان مبادرات الاصلاح، يجب أن تدعمها الحوافز والتطبيق الحقيقى لنظم أليات العقوبات .

ثالثاً : ان مبادرات موازنة البرامج والاداء تتطلب التحرك، وأستخدام المكونات المختلفة ووضع أهداف محددة بعناية للاصلاح والترتيب الصحيح والمناسب، والتوقيت الواقعى ذو أهمية كبيرة لنجاح موازنة البرامج والاداء واهمية العلاقة بين الاصلاحات المختلفة، ودرجة أعتمادها على بعضها البعض ومن المفيد البدء بنظام منطقى بسيط سهل التعامل معة ومن المهم تخصيص، وقت كـــــافى مسبقاً لتصميم أستراتيجية لتطبيق وتحديد الادوار

---

(7) صبحى هـــــدى ، أمكانيات تطبيق موازنات البرامج والاداء فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عـــدد رقم 5 معهد التخطيط القومى 2016.

والمسئوليات والمتطلبات والتعرف بوضوح على المعلومات، ومن الذى يستخدمها ومن الذى يتابع ويراقب ويختبر جودة المعلومات لانه من الضرورى أن تكون المسائلة على قدر المسئولية، وأن تتطابق القـــدرة على أتخاذ القرار مع المسئولية .

دراسة : (فـــرحـــــات عبير،2006) .

بعنوان أنعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادى على مديونية مصر الخارجية – المجلة المصرية للتنمية [8] .

وتتمثل المشكلة البحثية وتأتى أهم مظاهر المشكلة فى كون ما تعانى مصر من تفاقم المديونية الخارجية، وتزايد أعباء خدمة الدين والتى تمثل ضغوط كبيرة تقف حائلاً امام عجلة التنمية وذلك على الرغم من أسقاط العديد من الديون المصرية لبعض الجهات الاجنبية وتعانى مصر كباقى الدول النامية من فجوت التمويل، سواء من النقد المحلى او النقد الاجنبى، الامر الذى دفعها الى تمويل التنمية، عن طريق الاقتراض ألا ان هذة القروض لم يكن لها الاثر الايجابى على الاقتصاد المصري فمن خلال تطبيق نموذج الامام لقياس منفعة القرض تبين أن منفعة القروض لم تكن أيجابية فى معظم سنوات الدراسة، وهو ما يشير الى وجوب الاتجاة نحو خفض الديون وخاصة الخارجية وأيجاد بدائل التمويل للتنمية، وذلك عن طريق تحفيز الادخار المحلى والاستثمار الاجنبى والعمل على زيادة الصادرات وترشيد الواردات لخفض العجز المزمن فى ميزان التجارة، وتمويل العجز فى الموازنة العامة، من مصادر محلية، ومن ثم تتعرض هذة لفروض الدراسة وهى .

- انعكس الاصلاح الاقتصادى انعكاساً ايجابياً على مديونية مصر الخارجية .

- لم يكن للقروض الاجنبية أثر أيجابى على التنمية فى مصر فى اى من سنوات الدراسة .

- يمكن لمصر الاستغناء عن القروض الاجنبية .

وقد تناولت الدراسة موضوعات كالمديونية الخارجية، ليست أزمة مصر وحدها وتناولت الدراسة امثلة للاردن وتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن والموضوع الثانى ديون مصر الخارجية قبل وبعد الاصلاح الاقتصادى والموضوع الثالث العوامل التى أدت الى المديونية فى ظل الاصلاح الاقتصادى واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى.

أهم النتائج التى توصل اليها البحث :

وجوب الاتجاة نحو خفض الديون وخاصة الخارجية وأيجاد بدائل التمويل للتنمية، وذلك عن طريق تحفيز الادخار المحلى والاستثمار الاجنبى والعمل على زيادة الصادرات وترشيد الواردات لخفض العجز المزمن فى ميزان التجارة، وتمويل العجز فى الموازنة العامة، من مصادر محلية، ومن ثم تتعرض هـــــذة لفروض الدراسة وهى .

- انعكس الاصلاح الاقتصادى انعكاساً ايجابياً على مديونية مصر الخارجية .

- لم يكن للقروض الاجنبية أثر أيجابى على التنمية فى مصر فى اى من سنوات الدراسة .

وقد تناولت الدراسة موضوعات كالمديونية الخارجية، ليست أزمة مصر وحدها وتناولت الدراسة امثلة للاردن وتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن والموضوع الثانى ديون مصر الخارجية قبل وبعد الاصلاح الاقتصادى والموضوع الثالث العوامل التى أدت الى المديونية فى ظل الاصلاح الاقتصادى .

تم صياغة عدد من التوصيات التى ترى الدراسة ان يتم العمل بها والتى ترى ضرورة خفض الاعتماد على القروض الاجنبية وأهمية الاستخدام الكفئ للموارد على النحو التالى .

---

(8) فـرحـــــات عبير، أنعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادى على مديونية مصر الخارجية – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الرابع عشر العدد الاول - معهد التخطيط القومى 2006 .

والمسئوليات والمتطلبات والتعرف بوضوح على المعلومات، ومن الذى يستخدمها ومن الـــــذى يتـابع ويراقب

عـــدم استثمار القروض الاجنبية فى مشروعات البنية الاساسية وكذا المشروعات التى تتميز فترة الاسترداد فيها بطول الاجل .

- ضرورة قيام الجهة المركزية المنوط بها بالتصرف فى القروض الاجنبية بعمل دراسات جدوى للمشروعات التنموية لاختيار أفضلها وتمويلها بهذة القروض أي التعامل مع القروض من منطق الربح والخسارة الذى يتعامل بة المستثمرون .
- التركيز فى المصادر التى نحصل منها القروض على تلك التى تتسم بالبساطة فى شروط التمويل .
- تنمية الموارد المحلية والاستغلال الامثل للمزايـــــــا النسبية المصرية لتجنب اسباب الاقتراض.
- تنمية المدخرات المحلية وتشجيعها .
- منـــــــع أستيراد السلع الترفيهية .
- رفع تنافسية المنتج المصرى خفض تكاليف التصدير لزيادة تنافسية السلع المصرية بالخارج .
- الاتجـــــــــاة الى الصادرات غير التقليدية والاسواق غير التقليدية للصادرات المصرية .
- ترشيد الواردات المصرية من الاسواق الاجنبية وعدم أستيراد بضائع لها مثيل فى الاسواق المصرية
- تعانى الدول النامية فى مجملها من مشكلة الديون الخارجية بدرجات متفاوتة .
- على الرغم من أن نيجيريا هى أحدى أكبر منتجى النفط فى العالم الا أنها لم تسلم من شبح الديون الخارجية .
- لم تسلم النمور الاسيوية من أزمة الديون وتعانى الدول العربية غير النفضية من مشكلة الديون بدرجات متفاوتة حيث تتزايد خطورة المشكلة فى كل من سوريا والسودان وموريتانيا والصومال وتونس وجيبوتى والاردن بينما تنخفض فى الجزائر والمغرب ولبنان .

ثانياً : الدرسات السابقة الاجنبية .

دراســـــة : (2013, Ahamed Abdel-Mowla, Somaya) .[9] بعنـــــــــــــوان

, " The Egyptian tax system reformes, investment and tax evasi (2004-2008) - journal of Economic Administrative, Sciences, vol"

وتكمن المشكلة البحثية فى تقييم الاصلاحات الضريبية، وصعوبة الموازنة بين هدفى النمو والعدالة، وكيفية الحفاظ على مستوى النمو المستهدف وتحسين العدالة الضريبية، من خلال أتباع عدة عناصر منها أعادة تقييم

- لم يكن للقروض الاجنبية أثر أيجابى على التنمية فى مصر فى اى من سنوات الدراسة .

- يمكن لمصر الاستغناء عن القروض الاجنبية .

وقد تناولت الدراسة موضوعات كالمديونية الخارجية، ليست أزمة مصر وحدها وتناولت الدراسة امثلة للاردن وتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن والموضوع الثانى ديون مصر الخارجية قبل وبعد

الاصلاح الاقتصادى والموضوع الثالث العوامل التى أدت الى المديونية فى ظل الاصلاح الاقتصادى- لم يكن للقروض الاجنبية أثر أيجابى على التنمية فى مصر فى اى من سنوات الدراسة .

وقد تناولت الدراسة موضوعات كالمديونية الخارجية، ليست أزمة مصر وحدها وتناولت الدراسة امثلة للاردن وتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن والموضوع الثانى ديون مصر الخارجية قبل وبعد الاصلاح الاقتصادى والموضوع الثالث العوامل التى أدت الى المديونية فى ظل الاصلاح الاقتصادى .

" The Egyptian tax system reformes, investment and tax evasion (2004-2008) journal of Economic Ahamed Abdel-Mowla, (9) Administrative, Sciences, vol

أهم النتائج التي توصل اليها البحث : - لم يكن للقروض الاجنبية أثر أيجابى على التنمية فى مصر فى اى من سنوات الدراسة .

- يمكن لمصر الاستغناء عن القروض الاجنبية .

وقد تناولت الدراسة موضوعات كالمديونية الخارجية، ليست أزمة مصر وحدها وتناولت الدراسة امثلة للاردن وتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن والموضوع الثانى ديون مصر الخارجية قبل وبعد الاصلاح الاقتصادى والموضوع الثالث العوامل التى أدت الى المديونية فى ظل الاصلاح الاقتصادى

- اولاً : توسيع قاعدة التسجيل الضريبى مع السماح ببعض الاستثناءات التى تستدعيها صعوبة التطبيق أو متطلبات أجتماعية أو صحية أو بيئية او اقتصادية والتوجهة الى الضرائب المباشرة .

- ثانياً : بالاضافة الى مراجعة التسهيلات الممنوحة للضرائب على الارباح الرأسمالية والاعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة لبعض أنواع الاوعية الادخارية مع تعديل الوزن النسبى للهيكل الضريبى من الضرائب على الاشخاص، ودخل الشركات والضرائب على الاستهلاك خاصة الكمالى منة من خلال معالجة الاطار النظرى للضرائب ودورها فى تحقيق النمو والعدالة وتوصلت الى عدد من التوصيات كان منها ما يتعلق بالضرائب على الدخل التى تعد من أكثر أنواع الضرائب تأثيراً على النمو الاقتصادى وذلك من خلال عدد من القنوات تتمثل فى عرض العمل والتوظيف والادخار والتراكم الرأسمالى والانتاجية والتنافسية وكذا الاثار التوزيعية للنظام الضريبة والهيكل الضريبى والاثر النهائى لتوزيع الدخل الناتج من فرض الضرائب والاصلاحات الضريبية وأعادة تقييم الاعفاءات الضريبية على الاوعية الادخارية وتعديل الوزن النسبى للهيكل الضريبى على الدخل الشخصى للافراد ودخل الشركات وتقديم تسهيلات ضريبية بهدف تشجيع الاستثمار الاجنبى وكل ذلك مع أدراك قضية العدالة الضريبية مع الحكم بأن السياسة الضريبية السائدة غير كافية لتحسين توزيع الدخل وان سياسية الانفاق الحكومى لها تأثير كبير فى هذا السياق "

دراســـــة :(**Abdel-MoneK Abdel-Rahm , 1998**) **بعنـــــــــوان** :

, "Towards a Valume-Added Tax in Egypt" ECES Policy Viewpoint, The Egyptian Center For Economic Studies (ECES), 4 November ".

وتتمثل المشكلة البحثية فى صعوبات تقييم الاصلاحات الضريبية، وصعوبة الموازنة بين هدفى النمو والعدالة، وكيفية الحفاظ على مستوى النمو المستهدف وتحسين العدالة الضريبية، من خلال أتباع عدة عناصر منها أعادة تقييم الاعفاءات والتسهيلات الضريبية، والتى فى الاغلب تكون فى صالح أصحاب الدخول المرتفعة ومكمن المشكلة ومظهرها وهو ما يفتح الطريق بخفض معدلات الضرائب على الدخل، مع توزيع أكثر عدالة للدخل مع التقليل من تعقد النظام الضريبى، وتكاليف التحصيل بالاضافة الى مراجعة التسهيلات الممنوحة للضرائب على

الارباح الرأسمالية والاعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة لبعض أنواع الاوعية الادخارية مع تعديل الوزن النسبى للهيكل الضريبى من الضرائب على الاشخاص، ودخل الشركات والضرائب على الاستهلاك خاصة الكمالى منة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

أهم النتائج التى توصل اليها البحث :

اولاً- مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة فى مصر وأنطلاقاً من شيوع ضريبة القيمة المضافة فى أكثر من 150 دولة ومن التوصيات المتتالية لخبراء الضرائب والمالية العامة المصريين والمعونة الفنية من صندوق النقد الدولى ، سعت، تلك الدراسة الى أبراز مزايا ضريبة القيمة المضافة، بالمقارنة بضريبة المبيعات [10] .

---

[10] **, Abdel-MoneK Abdel-Rahm Towards a Valume-Added Tax in Egypt" ECES Policy Viewpoint, The Egyptian Center For Economic Studies (ECES), 4 November (1998) .**

ثانياً- كما قامت الدراسة بتقييم أداء الضريبة على القيمة المضافة، ومدى قدرتها على تعويض النقص فى الضرائب الجمركية وان كان هذا النقص راجع لخفض التعريفة الجمركية بعد الفحص للقضايا الجديرة بالاهتمام عند التحول من ضريبة المبيعات الى القيمة المضافة والنظر فيما يطرح فى هذا الشأن أقترحت الدراسة توسيع قاعدة الضريبة مع السماح ببعض الاستثناءات التى تستدعيها صعوبة التطبيق أو متطلبات أجتماعية أو صحية أو بيئية زيادة حد التسجيل الى مليون جنية مع تطبيقه على مختلف الانشطة تخفيفاً للعبء الواقع على كاهل الادارة الضريبية وتيسيرا للامتثال من جانب المكلفين التعددية المحدودة فى أسعار الضريبة

ثالثاً- وقد ناقشت الدراسة فكرة تخصيص أيرادات او جزء من الايرادات لتمويل الانشطة معينة سوء كانت أجتماعية مثل بعض الدول المتقدمة وأهتمت الدراسة بضرورة مراعاة أمرين مهمين عند وضع نظام ضريبة القيمة المضافة وهما النظرية الاقتصادية التقليدية والاسترشاد بما أسفرت عنة الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد من نتائج وكذا تكامل ضريبة القيمة المضافة مع نمط الانفاق العام فى سياق السعى لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى المستدام والتشغيل الكامل والعدالة الاجتماعية .

- دراســـــة : .(El-Shazly, Alaa) [11]. - بعنـــــــوان : .

, "Tax policy and investment under uncertainty, A neoclassical approach", paper presented to the department of economics 9th conference "Public Finance Refome in Egypt " , Faculty of economics and political sciences , Cairo University June 2005"

وتتمثل المشكلة البحثية فى عدم توزيع عادل للدخل ظواهر اخرى للمشكلة وهى تعقد النظام الضريبى، وتكاليف التحصيل المرتفعة بالاضافة الى غلبة الاتجاة للضرائب الغير مباشرة وغياب دور الايرادات الضريبية فيما يتعلق بالنمو ودفعة وأعادة توزيع الدخول فى المجتمعات، واهمية تفعيل الدور الفعال للضرائب ما يرتبط بة من تشجيع القطاع الخاص وعلى النقيض من ذلك وهو السائد ضعف الايرادات الضريبية بالدول النامية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

أهم النتائج التى توصل اليها البحث :

اولاً :"السياسة الضريبية والاستثمار في ظل عدم اليقين ، نهج كلاسيكي جديد" ، ورقة مقدمة لقسم الاقتصاد المؤتمر التاسع "مراجعة المالية العامة في مصر" ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة يونيو 2005 الدكتور علاء الشاذلى وتشرح دور السياسة المالية فى مصر فى تحقيق، أهم الاهداف المنوط به السياسات المالية، سواء كان تحقيق النمو والعدالة فى توزيع الدخل والدور الهام للايرادات الضريبية، وانواعها.

ثانياً : تطور والدور الفاعل للسياسات الضريبية على مستوى الانفاق العام، وما يستهدفة هذا الانفـــاق من نمو، وبالذات الاستثمارات العامة، وتناولت الدراسة السياسات المالية بشكل عام، واهمية السياسات المالية بالـــدول النامية .

ثالثاً : دور الايرادات الضريبية فيما يتعلق بالنمو وأعادة توزيع الدخول فى المجتمعات، والدور الفعال للضرائب فى الدول المتقدمة خاصة، ما يرتبط بة من كفاءة وقوة النظام الضريبى، وعلى النقيض من ذلك

ضعف الايرادات الضريبية بالدول النامية، وانعكاس ذلك على الانفاق العام، وخاصة فيما يتعلق بالانفاق الاجتماعى والاستثمار وتوصلت الدراسة الى معالجة الاطار النظرى للضرائب، ودرها فى تحقيق النمو والعدالة من خلال عدة نتائج هامة وهى أن التخفيض الضريبى وحدة لا يكفى لتحفيز النمو، والتسهيلات بهدف تشجيع الاستثمار الاجنبى، وتحسين الادارة الضريبية وتبسيط النظام وزيادة الكفاءة الضريبية، والشفافية والعدالة الاجتماعية وعدم كفاية السياسة الضريبية فى تحسين توزيع الدخل وأهمية الانفاق الحكومة فى قضايا العدالة، وأعادة توزيع الدخل .

---

(11) **"Tax policy and investment under uncertainty, A neoclassical approach", paper presented to the (El-Shazly, Alaa) department of economics 9th conference "Public Finance Refome in Egypt " , Faculty of economics and political sciences , Cairo University June 2005 .**

وبصفة عامة تتلخص اهم ما ورد فى الدرسات السابقة فيما يلى :

دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر ودور السياسة المالية فى تحقيق الاهداف المنوط به ، سواء كان تحقيق النمو والعدالة فى توزيع الدخل والدور الهام للايرادات الضريبية، وانواعها وتطورها والدور الفاعل لها على مستوى الانفاق العام، وما يستهدفة هذا الانفاق من نمو، وبالذات الاستثمارات العامة، وتناولت الدراسة السياسات المالية بشكل عام، واهمية السياسات المالية بالدول النامية، ودور الايرادات الضريبية فيما يتعلق بالنمو وأعادة توزيع الدخول فى المجتمعات، والدور الفعال للضرائب فى الدول المتقدمة خاصة، ما يرتبط بة من كفاءة وقوة النظام الضريبى، وعلى النقيض من ذلك فى ظواهر المشكلة المتمثلة فى ضعف الايرادات الضريبية بالدول النامية، وانعكاس ذلك على الانفاق العام، وخاصة فيما يتعلق بالانفاق الاجتماعى والاستثمار أنعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادى على مديونية مصر الخارجية وما تعانى مصر منة من تفاقم المديونية الخارجية، وتزايد أعباء خدمة الدين والتى تمثل ضغوط كبيرة تقف حائلاً امام عجلة التنمية وذلك على الرغم من أسقاط العديد من الديون المصرية لبعض الجهات الاجنبية وتعانى مصر كباقى الدول النامية من فجوت التمويل، سواء من النقد المحلى او النقد الاجنبى، الامر الذى دفعها الى تمويل التنمية، عن طريق الاقتراض ألا ان هذة القروض لم يكن لها الاثر الايجابى على الاقتصاد المصري فمن خلال تطبيق نموذج الامام لقياس منفعة القروض تبين أن منفعة القروض لم تكن أيجابية فى معظم سنوات الدراسة، وهو ما يشير الى وجوب الاتجاة نحو خفض الديون .

ومن هنا تختلف تلك الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلى :

اولاً : الفترة الزمنية .

تغطى كل الدرسات السابقة فترة زمنية ما بين عام 1995 الى 2014 اما الدراسة الخاصة بى فهى الاحدث حيث تهتم بالاصلاحات المالية ما بين عام 2016 الى عام 2021 .

ثانياً : المنهج البحثى .

غلب المنهج الوصفى على الدرسات السابقة وتختلف دراستى من حيث استخدام مزيج من المنهج الوصفى والكمى والمقارن .

ثالثً : النتائج التى تم التوصل لها .

غلب على النتائج التى تم التوصل اليها الاهتمام بأحد جوانب السياسات المالية ولكن تميزت دراستى بالاهتمام بالسياسات الاصلاحية، التى قامت بها وزارة المالية وأعمال الميكنة، ونظم التنفيذ مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الضرائب والانفاق العام، وملامحة الرئيسية المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لاعادة صياغة الانفاق العام وهيكلة الدعم تطوير ميكنة أعداد الموازنة العامة للدولة Oracle Hyperion وتطبيق

موازنة البرامج وتقييم الاداء، وأصدار قانون المالية الموحد، وكذا مقترح اللائحة التنفيذية لقانون المالية الموحد وكــذا البرامج والمشروعات مثل مشروع ميكنة أعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS ومنظومة التحصيل الاليكترونى للخدمات الحكومية المصرية POS ومشروع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA بالاضافة الى المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لرفع كفاءة تحصيل الايرادات السيادية وما قامت بها وزارة المالية وأعمال الميكنة ونظم التنفيذ مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الضرائب، وملامحة الرئيسية المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لاعادة صياغة الانفاق العام، وهيكلة الدعم وترشيدة وزيادة الاستثمارات العامة والانفاق الاجتماعى دعماً للنمو، ونتائج التنفيذ مدعمة بالبيانات الكمية .

خطـــة البحث .

الفصل الاول : الاوضاع المالية والاقتصادية للدولة المصريه بعد أحداث ثورة 25 يناير وقبل برنامج الاصلاح الاقتصادى الاول .
المبحث الاول : المشكلات الفنية والتقنية .
المبحث الثانى : نتائج ومردودات تلك المشكلات وفق القياسات والمؤشرات .

الفصل الثانى : المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لحل المشكلات الفنية والتقنية فى تصميم وتنفيذ السياسة المالية .
المبحث الاول : موازنة البرامج وتقييم الاداء .
المبحث الثانى : مشروع ميكنة أعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختــامية GFMIS .
المبحث الثالث : منظــومة التحصيل الاليكترونى للخدمات الحكومية المصرية POS .

الفصل الثالث : المبادرات الاصلاحية لـــــوزارة المالية لرفع كفـــــاءة تحصيل الايرادات السيادية والانفاق الاجتماعى.
المبحث الاول : اصلاح منظمة الضرائب الجمركية .
المبحث الثانى : أصلاح منظومه الضرائب العقارية .
المبحث الثالث : أصلاح منظومة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة .
المبحث الرابع: لمبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لاعادة صياغة الانفاق العام وهيكلة الدعم وترشيدة وزيادة الاستثمارات العامة والانفاق الاجتماعى دعماً للنمو .

الفصل الرابع : مردودات ونتائج السياسات المالية الاصلاحية.

النتـــائج والتوصيات .

الفصل الاول .

الاوضـــــاع المالية والاقتصادية للدولة المصريه بعد أحداث ثورة 25 يناير وقبل برنامج الاصلاح الاقتصادى الاول .

تمهيد :

يتضمن : هـــذا الفصل مبحثين المبحث الاول : المشكلات الفنية والتقنية والهيكلية .

المبحث الثانى : نتائج ومردودات تلك المشكلات وفـــق القياسات والمؤشرات .

ويشرح المبحث الاول المشكلات الفنية والتقنية لتنفيذ الموازنة العامة ويهدف ويوضح المبحث الثانى الى السرد بالبيانات الكمية الموقف المالى والاقتصادى للدولة المصرية فى الفترة التى سبقت الاصلاح المالى والنقدى وتحديداً بعـــد أحداث ثورة 25 يناير .

المبحث الاول المشكلات الفنية والتقنية والهيكلية .

شهدت مصر مرحلة عصيبه خلال الفترة التالية لاحداث ثورة 25 يناير وقبل برنامج الاصلاح الاقتصادى الاول وتحديداً ما بين أعوام 2011 الى 2014 وبالتأكيد كان لها أثار سياسية وأقتصادية وأجتماعية وبالتركيز على جوانب المالية العامة والجوانب الاقتصادية حيث شهدت تلك الفترة اختلال كبير فى هيكل الاقتصاد نتيجة تزايد الطلبات الفئوية ونتيجة للقرارات الاقتصادية التى تم أتخاذها تحت ضغط الظروف التى كانت تمر بها البلاد ونتج عن ذلك أستنزاف للموارد وأنهاك للاقتصاد ولما كانت السياسه المالية أهم أدوات الدولة، لادارة النشاط المالى والاقتصادى، بل هى فى القلب منه وهى ترتبط بشكل اساسى بدور الدولة فى الحياة الاقتصادية، وهى تشكل صورة للايديولوجية والفلسفة المالية والاقتصادية للدولة المصرية، ولاستعراض الاوضاع قبل البرنامج الاول لاصلاح الاقتصادى، خلال الفترة من 2011الى 2015، حيث كانت الدولة تعانى من مشكلات منهجية وتنفيذية تحد من كفاءة السياسة المالية، كما ان الوضع الاقتصادى والاجتماعى كان له أثر سلبى على النمو ومعدلاتة حيث ان تدبير الموارد المالية لتطوير البنية التحتية والمرافق العامة التى تمثل اساس النموكان محدوداً وكذا صاحب الوضع قبل برنامج الاصلاح الاقتصادى الاول ونتيجه لتأذم الاوضاع بعد ثورة 25 يناير، ونتيجة لها من ضعف النشاط الاقتصادى، ومشكلات مؤسسية كضعف الجهاز الادارى، والاهدار وسوء الاستخدم وارتفاع عجز الموازنة، وضعف الحصيلة الضريبية، وعدم رشادة الانفاق العام، خاصة فيما يخص الدعم عامة، ودعم المواد البترولية على وجة التحديد، هذا بالاضافة الى المشكلات الفنية والتقنية فى تصميم وتنفيذ السياسات المالية فى ظل عجز كلى للموازنة العامة للدولة متنامى ومن مظاهر المشكلة أيضاً ضعف مردود وكفاءة الانفاق العام فأغلب الدراسات التى تبنت موضوع كفاءة الانفاق العام فى مصر, توصلت الى ان مستويات كفاءة الانفاق العام فى مصر منخفضة ولكن جوهر المشكلة يتجلى فى عـــدم الرشادة والمشكلات التقنية والتنفيذية فى الانفاق والصرف والاعتماد والتخصيص وهناك جونب أخرى لجوهر المشكلة وهى الايرادات السيادية التى يغلب عليها الضعف وعـــدم العدالة الضريبية لكل انواع الضرائب سواء على الدخول

او الممتلكات والحصيله الجمركية والحصيلة من الضرائب العقارية, وهناك مشكلات كثيرة فى نظم الضرائب تتجسد فى أن الحصيلة الضريبية أقل مما يجب أن تكون علية, حيث تمثل 13% من الناتج المحلى بالرغم من من المتوسط العالمى يفوق 18% مما كان يهدر فرص كبيرة على الدولة للانفاق على أحتياجاتها, ومواجهة العجز وأيضاً تدبير التمويلات اللازمة لتنمية وعلى الاخص ما يوجة للبنية التحتية وصاحب, ما تم سردة فيما يخص حصيلة الضرائب العامة انخفاض وتشوهات وغلبة الرغبة فى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة خاصة فيما تتميز بة من عدم عدالتها ونقل العبئ الضريبى الى أضعف حلقاتها وهى المستهلك النهائى, أما فيما يخص الحصيلة الجمركية التى انخفضت حصيلتها رغم ارتفاع فاتورة الاستيراد التى وصلت الى 72 مليار دولار عام 2015 ولقد كان تأثير ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، وكـــذا ما تبعها من ثورة 30 يونيو، ونظراً لما كانت تعانى منة مصر، من مشاكل أقتصادية، ذات ابعاد على السياسات المالية والنقدية.

المبحث الثانى : نتائج ومردودات تلك المشكلات الفنية والتقنية والهيكلية وفـــق القياسات والمؤشرات .

ويوضح المبحث الثانى السرد بالبيانات الكمية الموقف المالى والاقتصادى للدولة المصرية فى الفترة التى سبقت الاصلاح المالى والنقدى وتحديداً بعـــد أحداث ثورة 25 يناير .

1- تراجع معدلات النمو الاقتصادى ما بين 2011/2010 الى 2014/2013 حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادى 2% كأقل متوسط نمو منذ أكثر من عشرون عام السابقة على تلك الفترة .

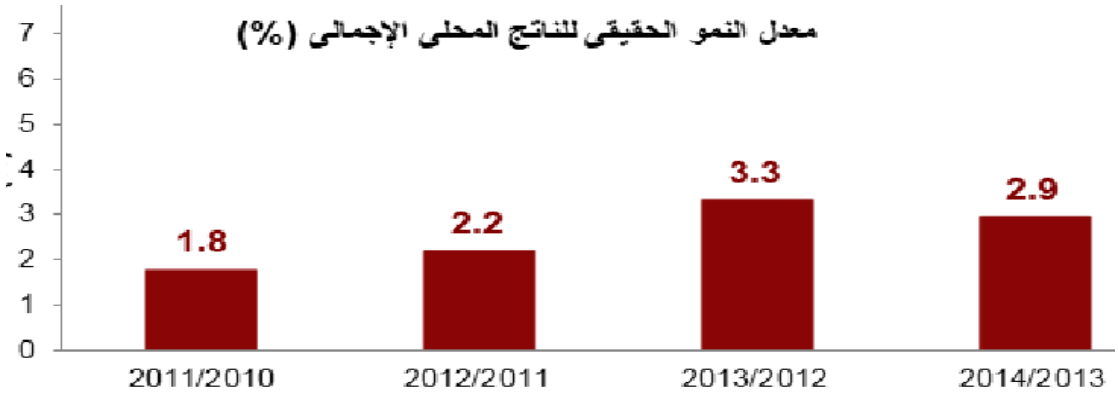

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011 ، 2013/2012، 2014/2013، 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018، 2020/2019 .

2- تزايد الفجوت بين الايرادات والمصروفات بالموازنة العامة للدولة ففى الباب الاول الخاص بالاجور والتعويضات كانت الزيادة مقـــدارها 25% وزيادة فى المتوسط للمصروفات الاجمالية بلغ 17.8% بينما نمت الايرادات فى المتوسط الاجمالى الايرادات بواقع 14.8%[12] .

3- زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة نتيجة الضغوط الكبيرة مما نتج عنة زيادة الانفاق العام مما نتج عنة أرتفاع العجز الكلى للموازنة العامة للعام المالى 2014/2013 بعد أستبعاد المنح الى 16.7% من الناتج المحلى الاجمالى وبتحقيق عجز اولى لعام 2013/2012 بواقع 5% .

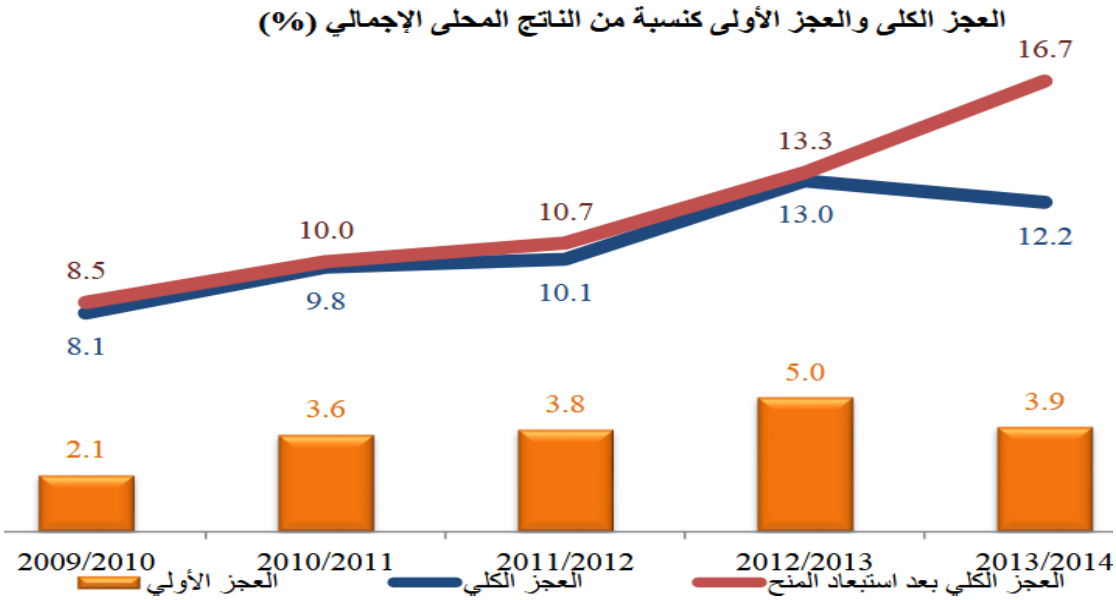

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011 ، 2013/2012، 2014/2013، 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018، 2020/2019 .

4- أرتفاع مصروفات الفوائد الى 25% للعام المالى 2014/2013 من أجمالى المصروفات بالموازنة العامة .

5- أرتفاع حجم الدين العام الى 90.6 % من الناتج المحلى عام 2014/2013 وبلغ 101% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2016/2015 وبلغ عجــز الميزان التجارى فى يونيو 2014 ما قدرة 14.6 مليار دولار .

6- بلغ أختلال ميزان المدفوعات فى يونيو 2014 ما قدرة 10.4 مليار دولار .

7- تراجع حجم الاحتياطى النقدى نتيجة أتباع سياسة سعر صرف ثابت وأختلالات ميزان المدفوعات والميزان التجارى الى 16.7 مليار دولار فى يونيو 2014 مما كان يغطى 2.8 شهر من الواردات فقط.

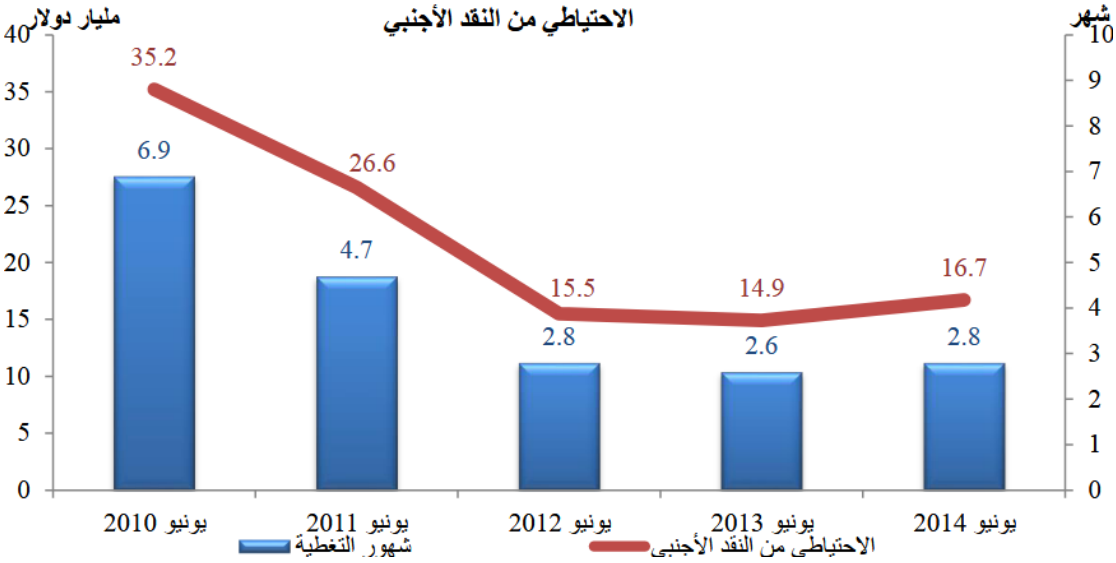

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات وزارة المالية صادر يونيو 2020

8- أنخفاض النسبة المئوية لمعدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط خلال الفترة من 2011 الى 2016 الى 0.2% - أرتفاع معدلات التضخم الى 10.1% عام 2014/2013 رغم عدم بدء سياسة تحرير سعر الصرف .

---

(12) الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011 ، 2013/2012، 2014/2013، 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018، 2020/2019 .

الفصـــــل الثانى .

المبـــــادرات الاصلاحية لوزارة المالية لحـــل المشكلات الفنية والتقنية فى تصميم وتنفيذ السياسة المالية .

تمهيد : يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الاول : موازنة البرامج وتقييم الاداء والمبحث الثانى : مشروع ميكنة أعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS والمبحث الثالث : منظومة التحصيل الاليكترونى للخدمات الحكومية المصرية POS ويهدف هذا الفصل الى استعراض تطبيق النظم الاليكترونية المالية فى مصر تحولاً كبيراً فى الاساليب المتبعة فى تنفيذ العمليات المالية ، والمحاسبية فى الجهات الادارية الحكومية، مما ساهم فى توفير معلومات مالية حكومية موحدة ومتكاملة تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف رفع كفاءة عمليات تخطيط وأدارة المالية الحكومية لدعم عمليات الاصلاح الادارى والمالى الحكومى ، حيث تعمل النظم المالية الاليكترونية على اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة لتوفير بيئة معلوماتية بشكل لحظى ودقيق لكافة الاطراف المعنية على أختلاف مواقعهم الجغرافية ، والوظائف التى يشغلونها ، مما يوفر الاثر المباشر فى رفع كفاءة وفعالية الاجراءات المالية التى تنفذ خلال المراحل المختلفة وأستكمالاً لذلك فأن وزرة المالية تستهدف المزيد من البرامج الاصلاحية فى مختلف المجالات التى تساعد فى النهوض بالاقتصاد القومى ورفع كفاءتة لتحقيق الشمول المالى ، والذى يعد من دعائم النمو الاقتصادى للدولة وأتمت وزارة المالية تنفيذ مشروع المنظومة الإلكترونية لصرف رواتب العاملين بالجهاز الإداري للدولة ATM والسداد الإليكترونى للموردين وغيرهم، GPS ومراقبته وتطويره والتوسع فيه ليشمل سداد كافة المدفوعات الحكومية سواء كانت مستحقات للعاملين أو لأشخاص طبيعية أو اعتبارية خاصة حيث صدرت توجيهات المجلس القومي للمدفوعات برئاسة السيد رئيس الجمهورية بالاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية في المدفوعات الحكومية .

ونستعرض المباحث السابقة فيما يلى :

المبحث الاول : موازنة البرامج وتقييم الاداء .

التعريف : تتعدد تعريفات ومفاهيم موازنة البرامج وتقييم الاداء مما يستلزم أن نبداء بعرض بعض منها "اذ تتعلق موازنات الاداء بالاجراءات، والاليات التى تؤدى الى تقوية الروابط بين التمويل الذى تحصل علية وحدات القطاع الحكومى، وبين نتائج ومخرجات هذا القطاع من، خلال استخدم معلومات أداء لاتخاذ قرارات توزيع الموارد، وتعرف معلومات الاداء بأنها مقاييس الاداء أو مؤشرات الاداء ، وتقييم كفاءة وفعالية الانفاق ،أما الهدف الاساسى لموازنة البرامج والاداء فهو رفع كفاءة التوزيع والكفاءة الانتاجية للانفاق العام، والتى تعرف تأنها تخفيض تكلفة المنتج مع الحفاظ على نوعيتة والحد من الضياعات "(12) .

"ويقوم الاطار العام لاعداد موازنات البرامج وتقييم الاداء، على اساس تحديد النتائج التى يقدر على أساسها التمويل اللازم ، وذلك أنطلاقاً من أن انفاق المزيد من الاموال بصورة فعالة أفضل من الالتزام بما هو محدد بصورة فعالة ، وأن الطريقة التى تنفق بها الحكومات مواردها المالية تبدو أكثر أهمية من حجم ما تنفقة من أموال ، وهكذا فأنة يمكن أن نقول أن موازنة الاداء هى أسلوب لاعداد موازة الدولة يحدد ويقيس ويربط بين الأثار والنتائج المتوقعة من تنفيذ البرامج والمشروعات ، وبين الانفاق الحكومى ، ويحدد المسئولية ويحاسب على الاداء (13) .

---

12)Marc Robinson and Jim Brumby, Does Performance Budgeting Work? An Analytical Review of the Empirical Literature. IMF Working Paper WP/05/210.2005.P.5.

(13) عبد الفتاح الجبالى, استراتيجية بعث الحيوية فى موازنة الدولة لعام 2009-2010 بتطبيق موازنة البرامج والاداء ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، 2010 .

أن عملية موازنات البرامج ليست عملية منعزاة , وانما هى جزء من عمليات أصلاح واسعة والتى تعرف بالادارة بالنتائج وهذة الاصلاحات الاوسع تتضمن الاصلاح الادارى ، والتغيرات المؤسسية ، وأعادة الهيكلة الادارية، وذلك لضمان التحسن الحقيقى فى كفاءة وفعالية الانفاق العام ويعتبر التحسن فى نظام المعلومات اساسى لكل عنصر من عناصر الادارة بالنتائج .(14)

ان الاهداف الاساسية لموازنة البرامج وتقييم الاداء فى الدول النامية ومنها مصر هى :

- تحسين العلاقة بين عملية الموازنة والجهود الشاملة للتنمية على المستوى القومى من خلال التوزيع الافضل للموارد .
- تحقيق المزيد من الانضباط المالى للهيئات التنفيذية عن طريق الرقابة والمساءلة .
- خلق ثقافة قياس الاداء فى كل الهيئات .
- تحسين التخطيط الاستراتيجى .
- المزيد من التحفيز للمديرية التنفيذيين ومقدمى الخدمات .
- التشخيص الفعال لحالات الاداء المنخفض ومعالجتها .
- تحقيق الاتساق بين توزيع الموارد وتخطيط وأدارة البرامج .(15)

تجربة مصر فى تطبيق موازنة البرامج والاداء .

أعتمدت مصر فى عملية الموازنة العامة، ولفترة كبيرة على موازنة البنود، التى تهتم بالتدفقات المالية (المدخلات)، وليس على تحقيق أفضل النتائج من تخصيص ونفقات الموازنة، كما ارتبطت أدوار مجلس الشعب، ووزارة المالية، والجهاز المركزى للمحاسبات، والجهاز الادارى، والهيئات الخدمية، والحكم المحلى، بالجوانب المالية والمدخلات، دون أى أهتمام بالنتائج والاهداف والاداء والبرامج .

ففى عام 2000 طلبت الدولة المصرية، من البنك الدولى مراجعة بهدف تقديم المشورة، لاهم التحديات المشكلات والعقبات، التى تواجهة اعداد وتنفيذ الموازنة العامة بشكل كفء، وفى 2001 قدمة البنك الدولى من نتائج لدراستة، التى كان اهم ما بها عدم اهتمام موازنة البنود بالتوجية نحو النتائج، وتحقيق الاهداف من الانفاق،

واستقبلت مصر بدعوة من وزارة المالية بعثة البنك الدولى التشخصية فى يونيو 2001 التى استعرضة عدد كبير من التقارير والوثائق توصى فية الى التحول الى موزانة البرامج وتقييم الاداء .

وفى عام 2002 وفر البنك الدولى الدعم الفنى لوزارة المالية لمراجعة الانفاق العام والتحرك نحو موازنة البرامج وتقييم الاداء والاستفادة من التجارب الوليدة بعدد خمسة جهات وفى عام 2004 اصبح عدد الجهات 6وزارات وعدد الجهات 13 جهة وتم الاتفاق مع البنك الدولى على استمرار الاتفاقية الخاصة بنشر الوعى بموازنة البرامج والاداء الى عام 2005. (16)

الاطار التشريعى لموازنة البرامج وتقييم الاداء .

أستندت مبادرة التحول لموازنة البرامج وتقييم الاداء على توصيات لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عام 2000 وموافقة مجلس الشعب على منحة البنك الدولى للدعم المؤسسى وقرار رئيس الجمهورية رقم 275 لسنة 2002 والقانون رقم 87 لسنة 2005 واستبدال المادة السادسة من قـــــرار وزير المالية رقم 58 لسنة

---

(14)Burt Perrin,Moving from Outpots to Outcomes Practical Advice From Governments Around the World , IBM Center for the Business of Government. The World Bank. 2006.pp.17.23.

(15)Poverty Reduction and Economic Management Anchor Puplic Sector Group (PRMPS) , Comparative Study : Lessons Learnt from 16 Develoment and development Countries Performance Budgeting and Management , World Bank,

(16)Washington D.C.,2005.P.17. Site resources, World Bank.Org/Resouces/383606-1106667815039/pbm-16countries-main.pdf

1996 بالمادة الثامنة عام 2005 من اللائحة التنفيذية وهو ما فتح الطريق لبداية تنفيذ موازنة البرامج وتقييم الاداء والإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية ووزاره المالية نحو تطبيق وإعداد موازنة البرامج وتقييم الأداء حيث صدر قرار السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء (1167) لسنة 2019 في شأن موازنة البرامج وتقييم والأداء " تنشأ بوزارة المالية وحدة تنظيمية لموازنة البرامج وتقييم الأداء تتبع نائب وزيرالمالية للسياسات المالية ويصدر بتشكيلها واختيار رئيسها وتحديد مهامة قرار من وزير المالية " ثم قرار وزير المالية رقم (419) لسنة 2020بشأن تشكيل وحدة تنظيمية لموازنة البرامج والأداء بوزارة المالية تتبع نائب الوزير للسياسات المالية والتطويرالمؤسسى ثم قرار السيد نائب وزيرالمالية للسياسات المالية والتطويرالمؤسسى رقم (10) لسنه2021بتشكيل وحدة موازنة البرامج وتقييم الاداء ومنشور أعداد الموازنة لعام (2020/2019) وعام (2021/2020) .(17)

خطوات ومراحل تنفيذ موازنة البرامج وتقييم والاداء بوزارة المالية المصرية .

تم تشكيل وحدة تنظيمية بوزارة المالية تتبع نائب الوزير للسياسات المالية ووحدة تنظيمية بوزارة التخطيط تختص بموازنة البرامج وتقييم الاداء ولجنة فرعية تختص بموازنة البرامج وتقييم الاداء بلجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب يختصوا بأعمال التنسيق بين الجهات الثلاث وتم اختيارعدد (7) من الوزارات مبدئيا لوجود برامج واضحة يسهل تنفيذها وهى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الاسكان والمرافق وزارة التعليم العالى والبحث العلمى وزارة التضامن الاجتماعي وزارة الصحة وزارة النقل وفى العام المالى2018/2019تم زيادة عدد الوزارات الى22 وزارة (موازنة عامة ـ وهيئة اقتصادية) صدر منشور إعداد الموازنة العام للدولةالمالي2020/ 2019متضمنا تعميم تجربة تطبيق موازنة البرامج لكافة الجهات الموازنية (موازنة عامة ـ هيئات اقتصادية) ووفقا لما ورد بمنشور إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي2020/2021، فقد طلبت وزارة المالية من كافة الجهات بأن تراعي اعتبارا من مشروع موازناتها للعام المالي2020/2021على النموذج الموحد السابق حصول هذه الجهات علية بعد أجتياز دورة تدريبية لكيفية استخدامه.

وبمتابعة تطبيق موازنة البرامج بجانب موازنة البنود بمشروع موازنة 2021 /2020 بلغت عدد الجهات التى قامت بتسليم مشروع موازناتها بأتباع موازنة البرامج وتقييم الاداء كالاتى : اولا : جهات تابعة للموازنة العامة للدولة (411)

جهة من إجمالي (644) جهة بنسبة أنجاز بلغت حوالي 64% وثانياً : الهيئات الأقتصادية (34) هيئة من إجمالي (51) هيئة بنسبة أنجاز بلغت حوالى67% .[18]

الهيئات التي سلمت الحساب الختامي2019/2020 : بلغت عدد الجهات التى قامت بتسليم الحساب الختامي على أساس البرامج والأداء اولاً : جهات الموازنة العامة للدولة (408) من إجمالي (644) بنسبة انجاز بلغت حوالي 63% ثانياً للهيئات الأقتصادية (19) هيئة من إجمالي (51) هيئة بنسبة أنجازبلغت حوالى37 % .

المبحث الثانى : مشروع ميكنة أعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية (GFMIS

"يعد تطبيق النظم الاليكترونية المالية فى مصر تحولاً كبيراً فى الاساليب المتبعة فى تنفيذ العمليات المالية ، والمحاسبية فى الجهات الادارية الحكومية، مما ساهم فى توفير معلومات مالية حكومية موحدة ومتكاملة تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف رفع كفاءة عمليات تخطيط وأدارة المالية الحكومية لدعم عمليات الاصلاح الادارى والمالى الحكومى ، حيث تعمل النظم المالية الاليكترونية على اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وتساعد تلك النظم فى دعم عملية صنع القرارات وتوفير بيئة معلوماتية أمنة ومتكاملة لعمليات الادارة المالية فيما بين الوزارات والمصالح الحكومية ، لتوفير بيئة معلوماتية بشكل لحظى ودقيق لكافة الاطراف المعنية على أختلاف مواقعهم الجغرافية ، والوظائف التى يشغلونها ، مما يوفر الاثر المباشر فى رفع كفاءة وفعالية الاجراءات المالية التى تنفذ خلال المراحل المختلفة وأستكمالاً لذلك فأن وزرة المالية تستهدف المزيد من البرامج الاصلاحية فى مختلف المجالات التى تساعد فى النهوض بالاقتصاد القومى ورفع كفاءتة لتحقيق الشمول المالى ، والذى يعد من دعائم النمو الاقتصادى للدولة ". [19]

---

(17) الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، اهم أنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2018 : 2021) والمشروعات المستقبلية صادر يونيو 2021.

(18)الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011 ، 2013/2012 ،2014/2013 ،2015/2014 ،2016/2015 ،2017/2016 ،2018/2017 ،2019/2018 ،2020/2019 .

(19) دكتور/ محمد معيط وزير المالية، دليل ميكنة النظم المالية الحكومية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وحدة الميكنة، فبراير 2020، المطابع الاميرية .

نظام أدارة المعلومات المالية الحكوميةGovernment financial Management Information) System) . "هو نظام الكترونى يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة، ويحتوى على كافة وظائف أدارة المالية العامة، من العمليات المالية والمحاسبية، والتى تتم فى كافة مراحل أعداد وتنفيذ الموازنة، بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجى، وأنتهاء بمرحلة تقديم التقارير الختامية ".

"يمثل تطبيق نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فى مصر تحولاً جوهرياً فى الاساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية فى الجهات الادارية والحكومية بالانتقال من العمل بالاساليب كاستخدام السجلات اليدوية أو أنظمة المعلومات المالية غير المترابطة وأستبدالها بنظام اليكترونى موحد ومتكامل لادارة المعلومات المالية الحكومية بهدف رفع كفاءة عمليات تخطيط وأدارة الموارد المالية الحكومية دعماً لعمليات الاصلاح الادارى والمالى الحكومى [20] .

الاطار التشريعى لتطبيق نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية .

من خلال إصدار القوانين والقرارات اللازمة في هذا الشأن وهى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات والقرار رقم 171 لسنة 2018 الصادر عن وزير المالية بخصوص تعديل بعض أحكام القانون 127 لسنة 1981 بشأن المحاسبة الحكومية فيما يتعلق بتحصيل الايرادات والتوقيع الاليكترونى وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة٢٠١٧ بشأن إلزام الجهات بصرف مستحقات العاملين من خلال نظام الدفع الإلكتروني ببطاقات الصرف الآلية ATM وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم٢٣٧٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن إلزام جهات الموازنة العامة بتطبيق لتطبيق نظام أدارةالمعلومات المالية الحكومية Government financial Management (Information) System وقرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونيا والقانون رقم ١٨لسنة٢٠١٩ بشأن الدفع غير النقدي وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة٢٠٢٠ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الدفع غير النقدى .

مراحل تنفيذ مشروع ميكنة نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية Government financial (Management Information) System . فى عام ٢٠١٨انتهت وزارة المالية، من تنفيذ مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS وتعميمه على مستوي الدولة، ولقد اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات سريعة، لتنفيذ مشروع GFMIS من خلال العمل على عدد من المحاور، أهمها ما يلى ، المرحلة الأولى : ميكنة مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة، بدءا بإعداد الموازنة وانتهاء، بإعداد الحساب الختامي وذلك من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وميكنة استخدام نظام إعداد الموازنة Oracle Hyperion ،والبدء فىتطبيق المرحلة الثانية من نظام GFMIS والتي تشتمل على، استكمال منظومة الاستثمارات الحكومية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومن المتوقع الانتهاء خلال أغسطس٢٠٢١ واستكمال التطبيق منظومة GFMIS على كافة الهيئات الاقتصادية، ومن المتوقع الانتهاء خلال يونيو٢٠٢٢ واستكمال منظومة المرتبات الحكومية الجهاز المركزى للتنظيم، والإدارةاستكمال منظومة المشتريات الحكوم هيئة الخدمات الحكومية ومجمع الإصدارات المؤمنة والذكية

المبحث الـــــــثالث : منظومة الـــــدفع الاليكترونى GPS ومنظـــومة التحصيل الاليكترونى للخدمات الحكومية المصرية POS .

اولاً : مشروع الدفع الإلكتروني الحكومي GPS .

الدفع الإلكتروني للمرتبات، الدفع الإلكتروني للموردين .

أتمت وزارة المالية تنفيذ مشروع المنظومة الإلكترونية لصرف رواتب العاملين بالجهاز الإداري للدولة ATM والسداد الإليكترونى للموردين وغيرهم، GPS ومراقبته وتطويره والتوسع فيه ليشمل سداد كافة المدفوعات الحكومية سواء كانت مستحقات للعاملين أو لأشخاص طبيعية أو اعتبارية خاصة حيث صدرت توجيهات المجلس القومي للمدفوعات برئاسة السيد رئيس الجمهورية بالاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية في المدفوعات الحكومية، وفى ضوء ذلك فقد تم اتخاذ الإجراءات الآتية بتاريخ٢٠٢٠/٧/١بدأت وزارة المالية بالتعاون مع الجهات الاخرى المختصة وهى البنك المركزي المصرى والجهات الإدارية والبنوك المشتركة بمنظومة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين بالدولة في إطلاق المرحلة التجريبية الأولى لاستبدال البطاقات الحكومية لصرف مستحقات العاملين بالدولة ببطاقات الدفع الوطنية المطورة ميزة المؤمنة ذات الشرائح الذكية اللا تلامسية بإجمالى عدد يقدربحوالي ٣٧٠٠ بطاقة التى تُتيح خدمات إضافية تتمثل فى السحب النقدى من ماكينات ATM والشراء الإلكترونى عبر الإنترنت، وسداد المستحقات الحكومية إلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومى، والشراء من خلال نقاط البيع الإلكترونية POS حيث تستهدف منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى توفير نحو٢٥٪ من تكلفة إصدار العملة، وما يقرب من٥٠ ٪ من زمن أداء الخدمة، وتقليص الإجراءات بما ينعكس إيجابي على ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية خاصة المعنية بقياس تنافسية الدول فى مجالى سهولة أداء الأعمال والشفافية اللتى تركز على ثلاثة محاورالتكلفة، والوقت، والإجراءات ومن ثم تُسهم فى زيادة معدلات التوظيف، ونمو الدخل القومى، والحد من التضخم وفى تاريخ٢٠٢٠/١٠/١ تم إطلاق المرحلة التجريبية الثانية بالمحافظات بإجمالى عدد يقدر بنحو ٣٣,٠٠٠ بطاقة مستهدفة والتى تم الانتهاء منها بنهاية يناير ٢٠٢١ باجمالى عدد يقدر بنحو٣١,٣٩٤ بطاقة، علما بأن الهدف من المراحل التجريبية يتمثل فى اختبار الآليات وتلافى أية ملاحظات قبل تعميم التجربة بكافة الجهات الإدارية وفى فبراير٢٠٢١ تم البدء فى مرحلة التوسع في تحويل البطاقة الحكومية الإلكترونية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلى بطاقة ميزة وذلك بالتعاون مع البنوك المصرية، ، والوحدات الحسابية بالجهات الإدارية، حيث تم إصدار حوالى ٦٦٠ألف بطاقة وحتى نهاية إبريل٢٠٢١، وذلك بخلاف ما سبق ان تم إصداره من بطاقات خلال المرحلتين التجريبيتين الأولى والثانية، ويتم إصدار باقى البطاقات تباعا حتى نهاية يناير٢٠٢٢، ولا يتم وقف البطاقات الحالية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلا بعد تشغيل بطاقات الدفع الوطنية ميزة وقد تم سداد 377 مليار جنية باستخدام المنظومة خلال عامين بين الفترة بين مايو 2019 حتى مارس 2021 لسداد المرتبات وسدد 628 مليار جنية لسداد مستحقات الموردين ابتداء من مايو 2019 الى مايو 2021 [1][2] .

وخلال تلك الفترة تم التدرج والتوسع وفق الجدول الاتى .

الشهر	مايو 2019	مايو 2020	مارس 2021
مرتبات	15.983 مليار جنية	15.709 مليار جنية	17.245 مليار جنية
موردين	22.461 مليار جنية	21.241 مليار جنية	65.491 مليار جنية

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

ثانياً : التحصيل الإلكتروني للإيرادات السيادية وسداد المستحقات الحكومية كافة POS .

في مجال سداد المستحقات الضريبية والجمركية أصبح متاحا في الوقت الحالي قيام الممول سواء كان شخصًا طبيعيًا او اعتبارًيا بتقديم الإقرارالضريبى الخاص به بشكل الإلكترونى، وكذا سداد الضرائب المستحقة عليه في صورة غير نقدية من خلال التحويل من الحسابات البنكية مباشرة أو باستخدام بطاقات الائتمان أو من خلال منظومة Corporate Payment Services دون تحمل مشقة التردد على مقارالمصلحة للقيام بذلك، بلإن هذا الأمرقد أصبح إلزاميا بالنسبة للأشخاص الاعتبارية إلا أنه كان متاحً اختياريا للأشخاص الطبيعي ينفي عام٢٠٢٠، ثم أصبح إلزاميا على كافة الأشخاص الطبيعيين بداية من١/١/ ٢٠٢١ في مجال سداد المستحقات الحكومية, ومن خلال آلية مدفوعة المواطن، أتاحت وزارة المالية بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى والهيئة القومية للبريد، سداد مقابل الخدمات الحكومية التى تتجاوز قيمتها١٠٠٠٠ جنيه من خلال الفروع المنتشرة لعدد ١٨ بنكًا من البنوك المشاركة بالمنظومة . [21]

---

(20) دليل ميكنة النظم المالية الحكومية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وحدة الميكنة، فبراير 2020، المطابع الاميرية

(21) https://www.idsc.gov.eg/IDSC / موقع مركز المعلومات واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء.

(1) ورد سابقاً : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، اهم أنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2018 : 2021) والمشروعات المستقبلية صادر يونيو 2021.

(2) ورد سابقاً : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 20

الفصـــــــل الثالث .

المبادرات الاصلاحية لـــوزارة المالية لـــــرفع كفاءة تحصيل الايرادات السيادية وتطـــــور الحصيلة الضريبية وكفاءة الانفاق الاجتماعى.

تمهيد : ينقسم هذا الفصل الى أربعة مباحث المبحث الاول : اصلاح منظمة الضرائب الجمركية والمبحث الثانى : أصلاح منظومه الضرائب العقارية والمبحث الثالث : أصلاح منظومة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة المبحث الرابع المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لاعـــادة صياغة الانفاق العـــام وهيكلة الدعم وترشيدة وزيادة الاستثمارات العامة والانفـــاق الاجتماعى دعماً للنمو .

ويهدف هذا الفصل الى وذلك بسرد انواع الضرائب الاساسية وهى الضرائب العامة والحصيله الجمركية والضرائب العقارية والمبحث الرابع والخاص بالمبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لاعـــادة صياغة الانفاق العـــام وهيكلة الدعم وترشيدة وزيادة الاستثمارات العامة والانفـــاق الاجتماعى دعماً للنمو وهى من أهم عناصر السياسة المالية وهناك مشكلات كثيرة فى نظم الضرائب قبل الاصلاح الاقتصادى تجسد فى أن الحصيلة الضريبية أقل مما يجب أن تكون علية حيث تمثل 13% من الناتج المحلى بالرغم من من المتوسط العالمى يفوق 18% مما كان يهدر فرص كبيرة على الدولة للانفاق على أحتياجاتها ومواجهة العجز وأيضاً تدبير التمويلات اللازمة لتنمية وعلى الاخص ما يوجة للبنية التحتية وصاحب ما تم سردة فيما يخص حصيلة الضرائب العامة انخفاض وتشوهات وبداءة اداء فيما يخص الحصيلة الجمركية التى انخفضت حصيلتها رغم ارتفاع فاتورة الاستيراد التى وصلت الى 72 مليار دولار عام 2015 [1] ولقد كان عدم الرشادة والمشكلات التقنية والتنفيذية فى الانفاق والصرف والاعتماد والتخصيص قبل تطور نظم تحصيل الايرادات السيادية

وأشتملت الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية على هدف تحقيق الكفاءة والفعالية فى تحصيل موارد الدولة، ولقد أدركت وزارة المالية أن كفاءة التحصيل تأتى فى المقام الأول من خلال كفاءة المنظومة الضريبية التى يُناط بها تحصيل أكثر من٧٥٪ من الإيرادات العامة للدولة، من أجل ذلك ركزت وزارة المالية على تطوير المنظومة الضريبية من خلال إحداث تغييرات جذرية وإصلاحات هيكلية فى المصالح الإيرادية الثلاث مصلحة الضرائب المصرية، مصلحة الضرائب العقارية، مصلحة الجمارك كان هذا التغييرمتمثلا فى مشروعات إعادة هندسة الإجراءات الضريبية والجمركية، وتطويرالبيئة التشريعية، وتحديث نظم إدارة المنظومة الضريبية ككل اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات والميكنة الشاملة على نحو يحقق إحكام الرقابة والحد من التهرب وتيسيرالإجراءات وتعظيم الإيرادات [2][3].

ومن حيث المشروعات التى تطبق بوزارة المالية والتى تهدف لتحقيق الاهداف الهامة مثل تشجيع التجارة ودفع النمو والقطاع الخاص مثل مشروع نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI مشروع نظام إدارة المخاطر مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة سواء كان تحقيق النمو والعدالة فى توزيع الدخل والدور الهام للايرادات الضريبية، وانواعها وتطورها والدور الفاعل لها على مستوى الانفاق العام، وما يستهدفة هذا الانفاق من نمو، وبالذات الاستثمارات العامة، وتناولت الدراسة السياسات المالية بشكل عام، واهمية السياسات المالية بالدول النامية، ودور الايرادات الضريبية فيما يتعلق بالنمو وأعادة توزيع الدخول فى المجتمعات، والدور الفعال للضرائب فى الدول المتقدمة خاصة، ما يرتبط بة من كفاءة وقوة النظام الضريبى، وعلى النقيض من ذلك فى ظواهر المشكلة المتمثلة فى ضعف الايرادات الضريبية بالدول النامية، وانعكاس ذلك على الانفاق العام، وخاصة فيما يتعلق بالانفاق الاجتماعى والاستثمار.

---

(1)ورد سابقاً : https://www.idsc.gov.eg/IDSC / موقع مركز المعلومات واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء.

ورد سابقاً : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، اهم أنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2018 : 2021) والمشروعات المستقبلية صادر يونيو 2021.

ورد سابقاً : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

<u>ونتج عن تطورالحصيلة الضريبية الاتى .</u>

كان لإصلاح السياسة والإدارةُ الضريبية أثرملحوظ في تحسن أداء حصيلة الإيرادات الضريبية الضرائب العامة، والضرائب على القيمة المضافة في ظل مشروعات الإصلاح الهيكلى لمصلحة الضرائب المصرية، حيث زادت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة تفوق٢٥٠٪ تقريبا من العام المالى٢٠١٤/٢٠١٥إلى العام المالى٢٠١٩/٢٠٢٠، كما زادت حصيلة ضريبة القيمة المضافة بنسبة٢٠٠٪تقريبا خلال ذات الفترة وزاد الإجمالى بنسبة١٨٧,٤٪والدخل زاد بنسبة٢٠٥,٣٪ والقيمة والقيمة المضافة بنسبة ١٦٨,٤٪ .

أثر إصلاح السياسة الضريبية على تطور الإيرادات الضريبية

إجمالي الإيرادات الضريبية (السيادية وغير السيادية) (مليون جنيه)

بيـــــان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠٢١	
	فعلى	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	موازنة	تقديري	موازنة	تقديري
إجمالي الإيرادات الضريبية	٣٠٥,٩٥٧	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٨٥٦,٦١٦	٧٧٤,١١٣	٩٦٤,٧٧٧	٨٨٤,٣٥٢
نسبة إلى الناتج (%)	%١٢,٥	%١٣,٠	%١٣.٣	%١٤.١	%١٤	%١٣.٩	%١٢.٩	%١٤.١	%١٣.٢
معدل نمو سنوى (%)	%١٧,٥	%١٥,٢	%٣١.١	%٣٦.٢	%١٧.٠	%١٦.٤	%٥.٢	%٢٤.٦	%١٤.٢
الإيرادات الضريبية من الجهات السيادية	٩٣,٩٤٩	١١٤,٧٣٥	١٥١,٦١٠	٢٠٩,٧٢٩	٢٠٥,١٠٦	١٨١,٩٦٥	١٦٥,٣٨٧	١٧٩,٣٦١	١٧٥,٩٤١
نسبة إلى الناتج (%)	%٣,٨	%٤,٢	%٤.٤	%٤.٧	%٣.٩	%٣.٠	%٢.٨	%٢.٦	%٢.٦
معدل نمو سنوى (%)	%٢,٢-	%٢٢,١	%٣٢.١	%٣٨.٣	%٢.٢-	%١١.٣-	%١٩.٤-	%٨.٤	%٦.٤
الإيرادات الضريبية غير السيادية	٢١٢,٠٠٨	٢٣٧,٥٨٠	٣١٠,٣٩٧	٤١٩,٥٧٣	٥٣١,٠١٤	٦٧٤,٦٥١	٦٠٨,٧٢٦	٧٨٥,٤١٦	٧٠٨,٤١١
نسبة إلى الناتج (%)	%٨,٧	%٨,٨	%٨.٩	%٩.٤	%١٠.١	%١٠.٩	%١٠.١	%١١.٤	%١٠.٥
معدل نمو سنوى (%)	%٢٩,١	%١٢,١	%٣٠.٦	%٣٥.٢	%٢٦.٦	%٢٧.٠	%١٤.٦	%٢٩.٠	%١٦.٤

المصدر: البيان المالى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020..

المبحث الاول : اصلاح منظمة الضرائب الجمركية .

تكلفة اصلاح منظومة الضرائب الجمركية .

تم إنفاق نحو ٥ مليارات جنيه لتطوير وميكنة المنظومة الجمركية، وإنشاء المراكز اللوجستية والتجهيزات اللازمة للتشغيل بالمنافذ الجمركية وفقاً لتصريح وزير المالية المنشور بموقع رئاسة مجلس الوزراء 30 ديسمبر 2021 وفق بيان صادر عن وزارة المالية .

الاطار التشريعى لإصلاح منظومة الضرائب الجمركية.

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون التعريفة الجمركية لقانون رقم ١٧٢ لسنة٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦لسنة ١٩٦٣ وصدور قانون الجمارك الجديد رقم 207 لسنة 2020 واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 حيث سعى قانون الجمارك الجديد الى علاج القصور فى القانون رقم 66 لسنة 1963 [2] وهو قانون الجمارك القديم وتعديلات وقانون الاعفاءات الجمركية رقم 86 لسنة 1986 وقانون السماح المؤقت رقم 155 لسنة 2002 والقانون رقم 157 لسنة 2002

ورد سابقً :المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

حيث قام بدمج كلا منهم فى قانون واحد ووحد التعريفات للنظم والمصطلحات الجمركية تضمنت عملية الإصلاح التشريعى الذى اشتمل علية عملية إعداد قانون جديد للجمارك الجديد الهادف إلى مواكبة احتياجات المجتمع وخطط التنمية، وإحكام الرقابة على حركة التجارة الدولية وردع المهربين والحفاظ على الأمن والسلامة العامة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحدثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتحسين ترتيب مصرفي المؤشرات الدولية كما تم تعديل فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج حيث تم إعدادها وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك

العالمية للتوافق مع التزامات مصر في هذه المنظمة ورسالة للاستقرار الاقتصادي للدولة، ولإزالة التشوهات الجمركية ولحل المشاكل التى أسفر عنها التطبيق .

مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الجمارك وملامحة الرئيسية.

أهتم مشروع الجمارك الجديد بتتبع البضائع اليكترونياً، والاستخدام المكثف للفحص بالاشاعة بدلا من الفحص العينى والتدقيق اللاحق بعد الافراج بما فيها المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، والمناطق الحرة ومؤشات مهمة مثل سهولة الحصول على الخدمات الحكومية، ومؤشر مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية المرتبطة بممارسة الاعمال وأستحداث نظم جديدة مثل أدارة المخاطر مضت مصلحة الجمارك بقوة فى تنفيذ المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية، الذى يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، على النحو الذى يُساعد فى تحسين تصنيف مصر فى ثلاث مؤشرات دولية مهمة وهى مؤشرالتنافسية العالمية، وتقرير سهولة ممارسةأنشطة الأعمال، ومؤشربيئة الاقتصاد الكلى.

مشروع نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI .

هو تطبيق نظامإ الكترونى للتسجيل المسبق للمشحونات ACI بحيث يتم البدء في إجراءات الإفراج عن الشحنة قبل وصولها إلى المنفذ الجمركى وأهداف المشروع والنتائج المتوقعة منه هو تقليل زمن الإفراج الجمركي لتحسين ترتيب مصر في التقارير الدولية وتشجيع الاستثمارومراحل تنفيذ المشروع حيث تم التنسيق مع كافة جهات لمراجعة الإجراءات التى يتعين اتباعها بالموانئ وكافة المستندات اللازمة لتقديمها بغرض تقليص الإجراءات غيرالضرورية والمستندات التى يمكن الاستغناء عنها وتم التنسيق مع هيئة الموانئ لإعادة تنظيم الموانئ البحرية الرئيسية من خلال تقسيمها إلي ساحات تفريغ وأخري للكشف وثالثة للصرف وتوفيرالمتطلبات الواجب توافرها لضمان تيسير الإجراءات وسرعة الإفراج كما صدر قرارا وزير المالية رقم ٣٨ ورقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الضوابط والإجراءات المنظمة للتسجيل المُسبق للشحنات وتم الانتهاء من الخطة الإعلامية لدعم التوعية بمنظومة التسجيل المسبق للشحنات تم التنفيذ التجريبي لنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI اعتبارا من٢٠٢١/٤/١على أن يتم التطبيق الإلزامى اعتبارا من 2021/7/1.

بيان متوسطات زمن الافراج الجمركي
من يناير ٢٠٢٠ : مايو ٢٠٢١ لمنظومة النافذة الواحدة

رقم	المركز اللوجيستي	٢٠٢٠												٢٠٢١				
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو
١	مطار القاهرة الجوي	٦,٣٨	٥,٢٠	٥,٤٣	٧,٦٧	٨,٧٦	٨,٤٨	٦,٩٩	٦,٣٤	٦,٤٥	٥,٠٩	٤,٥٦	٤,٦٩	٥,٤٨	٥,٠٦	٥,٠٩	٥,١١	٥,٠٥
٢	غرب بورسعيد	٥,١٢	٥,٠٥	٥,٥١	٤,٨٣	٥,١١	٤,٥٣	٣,٥٠	٣,٦٤	٣,٥٦	٣,٠٩	٣,٢٢	٣,٣٨	٤,٠٥	٣,٣١	٣,٣٤	٢,٨٦	٢,٧٨
٣	العين السخنة	٦,٨٠	٧,٥٠	٨,١٤	٦,٦٠	٦,١١	٤,٧٧	٦,٢٦	٤,٦٤	٤,٥٠	٣,٩٩	٣,٩٤	٣,٩٤	٤,٢٣	٤,٥٣	٥,٦٥	٤,٢٩	٣,٩٨
٤	شرق بورسعيد	٦,٧٩	٧,٠٨	٥,٧١	٨,٠٨	٨,٦٦	٧,٣٧	٣,٢٣	٣,٣٩	٣,٥٣	٤,١٥	٣,١٧	٣,٣٣	٤,١٧	٣,٤٦	٣,٢٢	٣,٣٤	٣,٣٠
٥	شارع فريد - مصر الجديدة	مخصص لكبار العملاء						٢,٦٧	٣,٤٦	٤,٩٢	٣,٠٨	١,٨٠	٢,٦٧	٣,٤٦	٤,٩٢	٣,٠٨	١,٨٠	٢,٢٦
٦	الإسكندرية	٨,٤٢	٨,١٧	٨,٠٨	٨,٩٦	٨,٢٩	١٠,٥٨	٨,٣٧	٧,٨١	٨,٩١	٨,٤٢	٣,٨٢	٤,٤٢	٤,٦٤	٤,٣٦	٣,٨٥	٤,٠٧	٤,٠٥
٧	دمياط	٥,٣٧	٥,٧٨	٥,٢١	٥,٢٩	٥,٢٥	٥,٠٨	٥,٤٦	٥,٠٨	٤,٤٥	٤,٥٠	٤,٧٠	٤,٥٠	٢,٣١	٢,٩٣	٢,٦٨	٢,٧٤	٢,٢٢
٨	الدخيلة	٧,٩٢	٧,٦٦	٧,٥٠	٨,٢٩	٧,٨٣	١٣,٦٢	٧,٨٣	٨,٣٨	٨,٠٨	٧,٦٦	٣٨,٩٢	٦,٨٣	٧,٥٨	٦,٩٦	٦,٧٩	٣,١٠	٣,٨٩
٩	بورتوفيق	٣٤,٧١	١٨,٨٧	١,٣٧	٦١,٧٥	٢١,٤٦	٢١,٥٤	١,٤٢	٥٢,٦٦	١,٢٩	٦,٥٤	٣,١٩	٣,٢٩	٢,٥٠	٦,١٦	٢,٠٨	١,٤٥	٢,١٥
١٠	شارع الطيران - مدينة نصر	يعمل على تراكمات الشهادات المتأخرة.															٢,٩٧	٣,٩٩

ملحوظة: الخانات المظللة قبل تشغيل منظومة النافذة الوحدة. مصدر البيانات : بيانات الجمارك إدارة دعم واتخاذ القرار مصلحة الجمارك المصرية - بيانات منظومة نافذة شركة MTS .

ملحوظة: متوسطات زمن الافراج بميناء بورتوفيق غير الطبيعية لشهور ما قبل العمل بالمراكز اللوجستية بمنظومة النافذة الواحدة بسبب أن السيستم القديم لا يقوم بالمعالجة الإحصائية الصحيحة باستبعاد الشهادات الشاذة والاستثنائية التي تستغرق فترات طويلة أكثر من ثلاثة شهور في العرض على الجهات أومشاكل الهرب الجمركي أوالمهمل ورواكد الحاويات أوعدم سداد الضرائب الجمركية المستحقة مما يرفع متوسط زمن الافراج. وهو ما تم معالجته عند بدء العمل بمنظومة نافذة الواحدة .

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو.

مشروع نظام إدارة المخاطر .

هو منظومة إليكترونية، للتنبؤ بالمخاطر المتعلقة بالمنظومة الجمركية، من خلال إصدارقائمة بالمستوردين ذوي السمعة الطيبة، والصحيفة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية، بعد استيفاء موافقة الجهات المختصة لتفعيل نظام الإفراج المسبق علي معظم الرسائل المستوردة والبضائع الواردة وأهداف المشروع

والنتائج المتوقعة والمرغوبة منه هو إحكام الرقابة على كافة المنافذ الجمركية والحد من ممارسات التهريب الجمركي وتيسير الإجراءات الجمركية وتقليل زمن الإفراج وتشجيع الاستثمار ومراحل تنفيذ المشروع المستهدف حيث تمت الموافقة على المقترح النهائى لكراسة الشروط التى تم إرسالها من قبل شركة M.T.S وهى من أفضل الشركات العالمية وقد تم الترسية باختيارأفضل العروض الفنية الملائمة التى تلبى متطلبات الأطراف المستخدمة لمنظومة النافذة الواحدة وليس على أساس القيمة المالية للعروض وحيث تم توجيه شركة M.T.S للبدء بالتنفيذ وفقا للتعاقدات المبرمة بين مصلحة الجمارك والشركة .

مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة .

يشمل هذا المشروع تحديث منظومة الفحص بالأشعة لسرعة الكشف عما بداخل الحاويات والشاحنات والطرود فى المواقع الجمركية من خلال هذه المنظومة يتم الإفراج عن الأصناف غير المخالفة بالمسار الأخضر وفقا لمعايير المخاطر، والكشف الدقيق عن البضائع المخالفة ويقوم المشروع على أساس ربط أجهزة الفحص بالاشعة المتواجدة بالمنافذ الجمركية بشبكة إلكترونية لحظية وإنشاء غرفة تحكم للتنسيق والربط بين كافة المواقع الجمركية لتحقيق أكبر قدر من المتابعة للعمل والتدخل الفورى لحل أية معوقات أو تحديدات ويهدف المشروع والنتائج المتوقعة منه إحكام الرقابة على كافة المنافذ الجمركية والحد من ممارسات التهريب الجمركي تيسير الإجراءات وتقليل زمن الإفراج الجمركي زيادة كفاءة معايير المخاطر ولتنفيذ المشروع حيث تم إعداد المواصفات الفنية لمشروع الربط الشبكى وربط أجهزة الفحص بالأشعة مع شبكة معلومات مصلحة الجمارك وتم تلقى العروض الفنية للمشروع من عدد من الشركات المتخصصة، إلا أنه حرصاعلى سرية المعلومات المتداولة من خلال أجهزة لفحص بالأشعة فقد تمت مخاطبة إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع لموافاة مصلحة الجمارك بالعرض الفنى الخاص بها حتى يتسنى المضى قدما فى تنفيذ المشروع وموقف توفير أجهزة الفحص بالأشعة هى كالاتى بشأن توريد عدد٨7 جهاز فحص بالأشعة ولقد تم توريد وتركيب وتشغيل عدد ٨٧ جهاز كشف بالأشعة بالفعل وتم توزيعها على مختلف المنافذ الجمركية حيث تغطى هذه الأجهزة نسبة ٤٢٪ من إجمالى المنافذ الجمركية وبشأن توريد عدد 30 جهاز فحص بالأشعة مختلفة الطرز من خلال الممارسات مع الشركات الدولية التى تمت بهيئة تسليح القوات المسلحة تم توريد عدد 30 جهاز فحص بالأشعة، تم تركيب عدد 17 جهاز فحص، وجار تركيب عدد 13 جهاز لوجود بعض التحديات التي تواجهها مصلحة الجمارك بالموانئ التي يتم فيها تركيب تلك الأجهزة كذا وبشأن عدد 69 جهاز فحص بالأشعة مخطط لها ضمن المرحلة المستقبلية الأولى لتغطى نسبة ٤٣٪ إضافية من إجمالى المنافذ الجمركية تم التعاقد مع إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع لتوريد تلك الأجهزة، وتم إجراء اختبارات القبول بالمصنع لعدد 56 جهاز بالولايات المتحدة الأمريكية، وجاري توريدها وجاري أيضا اختبارات القبول بالمصنع لعدد 2 جهاز كشف مركبات خلال الفترة من٢٠٢١/٥/٣١حتى٢٠٢١/٦/١١ بالولايات المتحدة الأمريكي وتم تحديد الاحتياجات المستقبلية المرحلة الثانية للعام المالى 2022 بعدد ٣٣ جهازفحص بالأشعة مختلفة الطرز من خلال إجراءات التعاقد مع إحدى الجهات السيادية، وبعد إستكمال تلك المرحلة تكون نسبة تغطية المنافذ الجمركية بمنظومة الفحص بالأشعة١٠٠٪ موزعة على عدد٤٢ منفذًا جمركًيا بحرية وجوية وبرية (1)(6)(7).

مشروع ميكنة المهمل .

هو تطبيق إلكترونى لإدارة البضائع المهملة، بالمنافذ الجمركية يتم من خلاله تسجيل كافـــــة البضائع المحالة

---

(6) ورد سابقاً : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، اهم أنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2018 : 2021) والمشروعات المستقبلية صادر يونيو 2021.

(7) ورد سابقاً : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020

(1) ورد سابقاً : الموقع الرسمى لمجلس الوزراء بيان صادر عن وزارة المالية يوم السبت الموافق 1يناير2021.

والمقيدة مهمل، بعد إجراءات الكشف والمعاينة، وإخطارأصحاب هذه البضائع، وفي ضوء ذلك يتم استخراج تقاريرعن موقف تلك البضائع، وأهداف المشروع والنتائج المتوقعة منه، هو تقليل تكدس البضائع في الموانئ لفترات زمنية طويلة، وأستيفاء حقوق الخزانة العامة من هذه البضائع المهملة، ولتنفيذ المشروع تم تكليف شركة MTS بسرعة

الانتهاء من إعـــداد تطبيق آلي للمهمل محدث بما يتوافق مع منظومة النافذة الواحدة واعتباره ضمن التطبيقات الجمركية، التي يتعين إنشاؤها بمنظومة النافذة الواحدة، تمهيدا لاختباره قبل التشغيل الفعلي تنفيذا للالتزامات التعاقدية مع الشركة المذكورة.

مشروع تحديث الأجهزة التكنولوجيا المستخدمة داخل الموانئ .

هو مشروع لتحديث ورفع كفاءة الأجهزة التكنولوجية في الموانئ والمنافذ الجمركية ويهدف المشروع والنتائج المتوقعة منه تيسير الإجراءات الجمركية وتقليل زمن الإفراج ومراحل تنفيذ المشروع وتم الانتهاء من تحديد الاحتياجات الخاصة بتطوير مركز المعلومات الرئيسى بمصلحة الجمارك واحتياجات ساحات الفحص المشترك من الأجهزة التكنولوجية وتم التوقيع على بروتوكول تعاون بين وزارة المالية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتبسيط الإجراءات وتنفيذ مراحل الخطة الزمنية اللازمة لتحديث الأجهزة التكنولوجية المستخدمة فى الموانئ يتم حاليا تنفيذ البروتوكول والسير فى إجراءات الطرح لتوفير الاحتياجات التى تم تحديدها من كافة الجهات .

نتائج وحصاد ومزايا تنفيذ منظومة أصلاح الضرائب الجمركية .

المزايا هي : اولاً : تبسيط تحصيل الضريبة الجمركية، والاخذ بانظمة الاستعلام المسبق، والتخليص المسبق والافراج بنظام أدارة المخاطر، ثانياً : أستحدات نظام لاتاحة الافراج عن البضائع، دون كشف أو معاينة، بالاضافة الى تقديم المستندات اليكترونياً عبر النافذة الاليكترونية وكذا الاحتفاظ بالبيانات الجمركية بالطرق الاليكترونية المعتمدة، وأعطاء الصور الاليكترونية حجية الاصل للاثبات، وأعتمـــاد الوسائل الاليكترونية، ثالثاً : تحقيق الربط بين كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالعمليات الجمركية اليكترونياً، رابعاً : تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، خامساً : أستحداث تنظيم جديد للاسواق الحرة بما يدعم تنشيط السياحة ويدعم الاقتصاد الوطنى .

والنتائج هى : اولاً : حققت منصة «نافذة» وفورات مالية للمجتمع التجاري المصرى في التجارة من خلال توفير نحو ٤٠٠ دولار لكل شحنة، وتقليص زمن وصول المستندات، بعد إلغاء توثيق المستندات «الفاتورة وشهادات المنشأ» بالخارج والاعتماد على المستندات والبيانات الرقمية واستقبالها من المصدر الأجنبي مباشرة عبر منصة «بلوك تشين»، مما مكن المستوردين والمستخلصين الجمركيين من البدء في الإجراءات قبل وصول الشحنات للموانئ ثانياً : ٦٨ ألف مصدر أجنبى انضموا لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI»، وسجلوا على منصة «كارجو إكس»، ثالثاً : خفض زمن الإفراج الجمركى عن البضائع مما أدى إلى توفير ٢٢,٥ ألف جنيه عن كل حاوية قادمة من الخارج رابعاً : الربط الإلكترونى مع البنوك تيسيرًا على المتعاملين مع الجمارك خامساً : منصة «نافذة» أتاحت لمجتمع الأعمال المصرى تلقى كل الخدمات الإلكترونية من مكاتبهم دون الارتباط بالموقع الجغرافي لوصول البضائع، حيث يتم تقديم مستندات الشحنات الواردة بأي موقع جمركي والحصول على رقم الشهادة الجمركية «٤٦ ك. م» إلكترونيًا بغض النظر عن مكان تواجد البضائع سادساً : الإفراج عن أكثر من ٦٥ ألف شهادة جمركية منذ بدء تشغيل المنظومة حتى أكتوبر 2021 سابعاً : حققت حصيلةالأيرادات الجمركية زيادة مطرِدة خلال الأعوام الستة الأخيرة تزامناً مع الإجراءات الإصلاحية فى المنظومة الجمركية، حيث زادت الحصيلة الجمركية بنسبة تقترب من١٠٠٪من العام المالى٢٠١٤/٢٠١٥إلى العام المالى٢٠٢٠/٢٠٢١،مع الأخذ في الاعتبار أن الحصيلة الجمركية قد تأثرت بشدة نتيجة دخول اتفاقيات الاعفاءات الجمركية حيز التنفيذ وفق الجول التالى .

مليار جنيه

بيـــــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة
الضرائب الجمركية	٢١,٨٦٧	٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٧,٩٠٨	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٤٤,٥٠٤
معدل النمو (%)	-	٢٨,٥	٢١,٩	١٠,٧	١٠,٨	٢٢,٥-	٣٦,٦

الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

المبحث الثانى : أصلاح منظومة الضرائب العقارية .

تعد الضرائب العقارية من أقدم أنوع الضرائب المباشرة التى وردت فى التشريعات الضريبية بدء من عام 1842م مع فرض اول ضريبة عقارية بمدينة القاهرة وكذا بالعقارات التى يسكنها أجانب بالاسكندرية بواقع 1 الى 12 من القيمة الايجارية واستمر العمل بهذة الضريبة حتى صدور قانون رقم 56 لسنة 1954ولم يتم استبدالة حتى صدور القانون 196رقم لسنة 2008 .

الاطار التشريعى لإصلاح منظومة الضرائب العقارية.

من خلال إدخال تعديلات جذرية على القوانين القائمة بما يخدم عملية التطويرات المنشودة، وكان من أهم هذه التشريعات ما تم إدخاله منتعديلات على بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم 196 لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقوانين رقم ١١٧لسنة ٢٠١٤،ورقم ٤ لسنة٢٠١٩، ورقم ٢٣ لسنة ٢٠20 التى تستهدف زيادة فعالية تطبيق الضريبة، والتخفيف عن كاهل المكلفين بأداء الضريبة بعدم زيادة الضريبة من خلال مد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر٢٠٢١، وتشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعليا في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبينة وتعديل المادة ٤٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ لفرض ضريبة بنسبة٢,٥٪ وبغير أي تخفيض عن إجمالي قيمة التصرف في العقارات المبنية أوالأراضي للبناء عليها عدا القرى، وذلك لتنمية موارد الدولة ولأغراض حصر وتسجيل التصرفات فى الثروة العقارية .

مشروعات التطوير والميكنة الشاملة للضرائب العقارية .

مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية .

من خلال تطوير مأموريات ومناطق الضرائب العقارية في جميع أنحاء الجمهورية وتزويدها بالنظم التكنولوجية الحديثة، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة وفعالية وتحسين مستوي التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يسهم في القضاء علي البيروقراطية ويضمن تحسين مستوي الخدمات المقدمة للممولين بيسر وسرعة وفعالية تقضي علي النظم التقليدية ومشروع رفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية لمقار الضرائب العقارية من خلال تطوير مأموريات ومناطق الضرائب العقارية في جميع محافظاتالجمهورية وتزويدها بالنظم التكنولوجية الحديثة، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة وفَعالية وتحسين مستوي التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يسهم في القضاء على البيروقراطية ويضمن تحسين مستوي الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبةَ بيسر وسرعة وفَعالية تقضي على النظم لتقليديةومن خلال المشروع يتم ربط المأموريات آليا بشبكة داخلية؛ بما يُمَّكن المواطنين من سرعة سداد الضرائب المستحقة على وحداتهم وفقًا للقانون ومشروع رقمنة ٥ مليون وثيقة لمحتويات دار المحفوظات العمومية بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية .ومشروع الحصر المميكن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية على هذه القاعدة، وتصميم الكشف الرسمي المميكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم ومشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثَّيق المميكن تيسيراعلى المواطنين وطالبي الخدمة.

نتائج وحصاد تطور حصيلة الضرائب العقارية .

حققت حصيلة إيرادات الضرائب العقارية تطورا ملحوظا خلال الأعوام الأخيرة نتيجة للاصلاحات خاصة فى الفترة بين 2015 الى 2021 نتيجة لإصلاح منظومة الضرائب العقارية، حيث زادت حصيلة الضرائب العقارية بنسبة نمو تزيد عن ٥٠٠٪ من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى العام المالى ٢٠١٨ /٢٠١٩ إلا أن هذه النسبة قد انخفضت في العام المالى٢٠١٩/٢٠٢٠ نظر الى عدة عوامل منها وقف العمل بقانون ضريبة الأطيان الزراعية بموجب القانون رقم١٤٣لسنة ٢٠١٧لمدة ٣سنوات، ثم تم تجديد مدة الوقف لعامين إضافيين بالقانون رقم١٤٧لسنة٢٠٢٠، ومد آجال سداد كل أو جزءمن الضريبة العقارية المستحقة بالنسبة للقطاعات الاقتصاديةأ و الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات فيروس كورونا المستجد التى يحددها مجلس الوزراءوذلك لمدة ثلاثة أشهر بدون فوائد قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة، كما تأثرت ضريبة الملاهى بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وقرارات مجلس الوزراء بالوقف التام لنشاط الحفلات ونسبة٥٠٪ لنشاط السينما والمسرح والملاهى .

مليون جنيه

بيـــــان	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠٢٠ ٢٠٢١ موازنة
الضرائب العقّارية	٩٣٩,٦	١٦٣٤,٤	٢٦٣٧,١	٣٦٧٧,١	٥٣٦٧,٣	٣٦٩٤,١	٤٣٢٠,٠
معدل النمو (%)	-	٧٣,٩	٦١,٣	٣٩,٤	٤٦,٠	٣١,٢-	١٦,٩

المصدر: مركز معلومات مصلحة الضرائب العقارية

المبحث الثالث : أصلاح منظومة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة .

الاطار التشريعي لإصلاح منظومة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة.

قانون الضريبة العامة على الدخل وتعديلاتة رقم 91 لسنة 2005 وقانون رقم١٤لسنة٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم٧٩لسنة٢٠١٦في (22) شأن إنهاء المنازعات الضريبية وتعديل بعض أحكامه القانون رقم٢٩ لسنة ٢٠١٨بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم٩١ لسنة 2005القانون رقم٩٧ لسنة٢٠١٨بتعديل بعض أحكام قانون الضريبةعلى الدخل الصادر بالقانون رقم٩١ لسنه 2005 والقانون رقم ١٥٨لسنة٢٠١٨بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم٩١ لسنة ٢٠٠٥ (23) بفرض ضريبة على التصرفات العقارية والقانون رقم ١٧٤لسنة٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم١٤ لسنة٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبي لقانون رقم ٤لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانونرقم ١٩٦لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية ومد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة وفقا لنص المادة الخامسة من القانون القانون رقم١٠لسنة٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم٩١لسنة ٢٠٠٥ القانون رقم١٣لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم٦٧ لسنة٢٠١٦ لقانون رقم٢٦ لسنة ٢٠٢٠بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم٩١ لسنة لقانون رقم ٢٠٦لسنة٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد لقانون رقم٢١١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد قانون رقم ٣لسنة ٢٠٢١بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢لسنة٢٠٢٠ تخفيض تكلفة تمويل أذون وسندات الخزانة التى يتم طرحها للاكتتاب في أسواق المال العالمية بضمان الخزانة العامة وقرار وزير المالية رقم ٢٨٦لسنة٢٠٢١ بإصداراللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانونرقم٢٠٦ لسنة 2020 .(24)

وقد تم إنفاق نحو ٥ مليارات جنيه لتطوير وميكنة المنظومة الضريبية ، وإنشاء المراكز اللوجستية والتجهيزات اللازمة للتشغيل وفقاً لتصريح وزير المالية المنشور بموقع رئاسة مجلس الوزراء 30 ديسمبر 2021 وفق بيان صادر عن وزارة المالية .

---

(22) أبو شادى محمد ابراهيم , 2009/2008 "التشريع الضريبى المصري " دار النهضة العربية".

(23) مسعد محى محمد2007 , " الاصلاح الضريبى بين الواقع والمأمول " دراسة تحليلية للقانون 91 لسنة 2005 ولائحتة التنفيذية.

(24) الجريدة الرسمية تقرير اللجنة المشتركة من الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع الانتاج والقوى العاملة بأصدار قانون الضرائب على الدخل لرقم 157 لسنة 1981.

مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة وملامحة .

مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية - e-invoice .

تعـد منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية، خطوة هامة على طريق التطويروالتحديث، تنتقل من خلالها مصلحة الضرائب المصرية نقلة نوعية إلى مرحلة جديدة، في الإدارة الضريبية سيكون لها آثار إيجابية متعددة في المساعدة في عمليات مكافحة التهرب الضريبى، من خلال التحقق من صحة البيانات والمعلومات، المتعلقة بالمعاملات التجارية ومكافحة التزويرقبل تنفيذ المَشروع، كانت الفواتير تقدم مع الإقرارات الضريبية فقط، ومع تنفيذ المشروع أمكن إتاحة الفاتورة لحظيا لمصلحة الضرائب المصرية، مع كل معاملة تجارية، واهداف المشروع والنتائج المتوقعة منه، هى تعزيز عمليات مكافحة التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية من ضرائب القيمة المضافة والدخل، دون الحاجة إلى تغيير في أسعار الضريبية، أو فرض ضرائب جديدة، ومراقبة حركة النشاط الاقتصادي، وكافة المعاملات التجارية التحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة، ومتلقيها ومحتواها وحصرعمليات البيع من السلع والخدمات، وكافة التعاملات المشتركة بين الشركات B٢B لحظيا من خلال بيانات دقيقة مما يتيح تحليلها، وكشف الشركات الوهمية، والتعامل بالفواتير المزورة وحصر الضريبة المستحقة بصورة دقيقة، ومن ثم تقليل الطعون والمنازعات الضريبية ومن ثم سرعة رد ضريبة القيمة المضافة، ومراحل تنفيذ المشروع حيث أعلنت وزارة المالية في نوفمبر٢٠٢٠عن إطلاق المرحلة الأولى، من منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية التى تستهدف تجميع بيانات المعاملات التجارية، بين الممولين وإرسالها إلى المصلحة لحظيا لإحكام الرقابة على تحصيل الضريبة ومتابعة مدى التزام الشركات، ومراقبة حركة النشاطا الاقتصادي ، وحرصت وزارة المالية على استقدام عدد من بيوت الخبرة المتخصصة محليا ودوليا للمعاونة في هذا المشروع، وهى شركة إى فاينانس وشركة إرنست آند يونج، وشركة مايكروسوفت، وشركة إكسل ومرت عملية تنفيذ مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية بالمراحل الآتية وقد تم التعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة Microsoft فى ١٦ يناير٢٠٢٠، وتم التفعيل والتطبيق بشكل تجريبي على عدد من الشركات فى٣٠ يونيو٢٠٢٠ ومن ثم تم إدراج مواد الإلزام بتطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية، فى قانون الإجراءات الضريبية الموحدة رقم٢٠٦ لسنة٢٠٢٠، كما صدر قرار وزيرالمالية رقم ١٨٨لسنة٢٠٢٠ بالإلزام بالفاتورة الضريبية الإلكترونية شاملة التوقيع الإلكتروني والكـــود المـــوحد الخاص بالسلعة أوالخدمة وصـــــدر قـــرار رئيس مصلحة الضـــــرائب المصرية رقم ٣٨٦ لسنة٢٠٢٠ بـالإلتـــزام بتطبيق الفاتورةا لضـريبية وذلك لعدد ١٣٤ شركة كبرى وصدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٥١٨لسنة٢٠٢٠ بـالإلزام بتطبيق الفاتورة الضـريبية الإلكترونية شـاملة التوقيع الإلكترونـي والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة لعدد ٣٤٧ شركة كبرى .

مشروع الإيصال الإلكتروني .

يمثل مشروع الإيصال الإلكتروني مع مشروع الفاتورة الإلكترونيةً نظاما متكاملا، إذ تستهدف الفاتورة الإلكترونية تعاملات الشركات فيما بينها B٢B أما الإيصال الإلكترونى فهو خاص بتعاملات الشركات مع المستهلكين العاديين C٢B وكلاهما يستهدف جميع الشركات المُسجلة فى منظومة الضريبة على القيمة المضافة والتي يبلغ عددها نحو ٥٧٥ألف شركة ويهدف المشروع والنتائج المتوقعة منه تعزيز عمليات مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية من ضرائب القيمة المضافة والدخل دون الحاجة إلى تغيير في أسعار الضريبية أو فرض ضرائب جديدة ومراقبة حركة النشاط الاقتصادي وحصرعمليات البيع من السلع والخدمات وكافة تعاملات الشركات مع المستهلكين العادي C٢B لحظيا من خلال بيانات دقيقة مما يتيح تحليلها حصر الضريبة المستحقة بصورة دقيقة ومن ثم تقليل الطعون والمنازعات الضريبية حصر غيرالمسجلين بضريبة القيمة المضافة ولتنفيذ المشروع قامت شركة E&Y بإعداد دراسة متكاملة وتم مراجعة وتقييم واستلام هذه الدراسة والخاصة بأفضل الممارسات والأساليب المتبعة لتطبيق منظومة الإيصالات الإلكترونية من قبل اللجنة الفنية بمصلحة الضرائب، وذلك طبقا للتعاقد الذى تم بين مصلحة الضرائب المصرية وجهاز المخابرات العامة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٥تم الانتهاء من إعداد شكل ومكونات الإيصال الإلكتروني للقطاعات التجارية وتم الانتهاء من إرسال طلب الاحتياجات لجهاز المخابرات للتعاقد علي

المنظومة تم توجيه الدعوة لعدد من الشركات وذلك لإرسال عروضها الفنية وتم قبول العروض الفنية المقدمة من جانب عدد من الشركات وقامت عدد من الشركات بإجراء التجارب الأولية لإثبات المفهوم Proof of Concept وتمتٍ المفاضلة بين العروض المُقدمة، وجارإصدار أمر الإسناد والتعاقد مع إحد الشركة المنفذة .

مشروع الإقـــرارات الضريبية الإلكترونية .

يهدف المشروع الى تحويل جميع أنواع الإقرارات والنماذج الضريبية من ورقية إلى إلكترونية وأجراءات تقديم الإقرارات الضريبية حيث يتم تقديمها من أي مكان عبر الموقع الإلكترونى لمصلحة الضرائب المصرية للحد من التعامل المباشربين الممول والمصلحة ولسد منافذ الفساد والتهرب الضريبى ورفع ترتيب مصر في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال تقليل عدد الإجراءات والزمن المستغرق في تنفيذها .

مراحل تنفيذ المشروع : بتاريخ٢٣/١٠/ ٢٠١٨ صدر قرار وزير المالية رقم ٧٤٤ لسنة ٢٠١٨ بإلـــزام كافة شركات الأموال بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيًا اعتبارا من أول أكتوبر٢٠١٨- وبتاريخ ٢٠١٨/١٢/٥ صدر قرار وزير المالية رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١٨ بإلزام كافة المسجلين بضريبة القيمة المضافة بتقديم الإقرارات إلكتَرونيا على النظام اعتبارا من أول يناير٢٠١٩- وبتاريخ٢٠١٩/٦/٢ صدرقرار وزير المالية رقم٣٥٨ لسنة٢٠١٩ بإلزام كافة شركات الأشخاص بالإقرارات الإلكترونية - اعتبارا من أول يناير ٢٠٢٠واختياريا للشخص الطبيعي بتاريخ٢٠١٩/٧/١- بتاريخ٢٠٢٠/٣/٥صدر قرار وزير المالية رقم١٤٤لسنة٢٠٢٠ بإلزام الممولين بتقديم إقرارات كسب العمل إلكترونياً - وبتاريخ٢٠٢٠/٣/٢٢ تم إتاحة سداد إقرارات القيمة المضافة وإقرارات الدخل على المنظومة - بتاريخ٢٠٢٠/٤/١٤ تم إتاحة سداد الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبةعلى المنظومة - بتاريخ١٤/٤/ ٢٠٢٠تم إتاحة إقرارات ضريبة كسب العمل - بتاريخ٢٠٢٠/٤/١٩ تم إتاحة سداد المساهمة التكافلية على المنظومة - بتاريخ٢٠٢٠/٦/١٦ صدر قرار وزير المالية رقم ٢٩٦لسنة٢٠٢٠ بإلزام الممولين من الأشخاص الطبيعيين بتقديم الإقرارات إليكترونياعلى النظام - بتاريخ ١٨/٣/ ٢٠٢٠ تم إتاحة سداد المساهمة التكافلية في البنوك - بتاريخ٢٠٢٠/٣/٢٢ تم إتاحة سداد رسم تنميه الموارد والدمغة بأنواعها في البنوك وكذلك ضريبة التضامن الاجتماعي بتاريخ٢٠٢٠/٣/٢٢ تم إتاحة سداد إقرارات القيمة المضافة وإقرارات الدخل على المنظومة - بتاريخ٢٠٢٠/٤/١٤ تم إتاحة سداد الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبةعلى المنظومة - بتاريخ٢٠٢٠/٤/١٤ تم إتاحة إقرارات ضريبة كسب العمل- بتاريخ٢٠٢٠/٤/١٩ تم إتاحة سداد المساهمة التكافلية على المنظومة - بتاريخ٢٠٢٠/٦/١٦ صدر قرار وزير المالية رقم ٢٩٦لسنة٢٠٢٠ بإلزام الممولين من الأشخاص الطبيعيين بتقديم الإقرارات إليكترونيا على النظام اعتبارا من أول يناير2021 .

أهم نتائج المشروع : هى زيادة فى إجمالى عدد المتقدمين بإقرارات ضريبة الدخل حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢١بنسبة ٣% عن العام السابق علية - زيادة معدل النمو فى أعداد المسجلين بقواعد بيانات القيمة المضافة بمصلحة الضرائب١٩٠ % بعدد ٦٠٢ ألف مقارنة بـ٢٠٩ ألف ممول فى يونيو ٢٠١٨ - زيادة معدل النمو فى أعداد المسجلين بمنظومة إقرارات القيمة المضافة ٩١% بعدد ٣٩٩ ألف مقارنة بـ٢٠٩ ألف ممول فى يونيو ٢٠١٨ - زيادة معدل النمو فى أعداد مقدمى إقرارات القيمة المضافة ٤٥% بعدد ٢٧٦ ألف إقرار مقارنة بـ ١٩١ألف إقرار فى يونيو٢٠١٨ .

مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات BI وإدارة حالات المخاطر Case Management .

يشمل هذا المشروع إعداد تقارير، عن إقرارات ضريبة القيمة المضافة، وتصنيفها إلى حالات عالية المخاطر ومتوسطة، ومنخفضة المخاطر،وتوجيه هذه الحالات إلى الجهات المختصة بالمصلحة للتحقق منها، واتخاذ الإجراءات القانونية، وذلك من خلال القيام بعمليات الفحص إلكترونيًا للإقرارات الضريبية، حيث يتم تطويرمعايير اختيار العينة المعمول بها حاليًا لفحص الإقرارات الضريبية، لتتحول إلى تقييم لمخاطر الفحص وفقًا لأوزان نسبية، تحدد أولويات الفحص لجميع الممولين بما يحقق التكامل في أعمال الفحص، بين ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة ويهدف المشروع والنتائج الى إتاحة، إعداد تقاريرنوعية عن إقرارات

ضريبة القيمة المضافة وإعطاء إنذار مبكر بالمخاطر مع تصنيفها وفقا لدرجة الخطورة لاتخاذ إجراءات استباقية بشأنها لإحاكم الرقابة على حالات التهرب الضريبى بشتى صورها، وتم إطلاق المشروع تجريبيًا وتطبيق منظومة تحليل مخاطر الإقرارات BI بداية من إبريل،٢٠١٩ وتم إعداد برنامج إلكتروني وتم توزيع حالات المخاطر للفترات الضريبية مارس – ديسمبر٢٠١٩، حيث تم تصنيف حالات المخاطر وفقا لمعاييرمحددة إلى، عالية / متوسطة / منخفضة .

نتائج وحصاد تطورالحصيلة الضريبية للضرائب العامة على الدخل والقيمة المضافة .

كان لإصلاح السياسة والإدارة الضريبية أثرملحوظ في تحسن أ داءحصيلة الإيرادات الضريبية الضرائب العامة، والضرائب على القيمة المضافة في ظل مشروعات الإصلاح الهيكلى لمصلحة الضرائب المصرية، حيث زادت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة تفوق٢٥٠% تقريبا من العام المالى٢٠١٤/ ٢٠١٥إلى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما زادت حصيلة ضريبة القيمة المضافة بنسبة٢٠٠% تقريبا خلال ذات الفترة وزاد الإجمالى بنسبة١٨٧,٤% والدخل بنسبة٢٠٥,٣% والقيمة المضافة بنسبة ١٦٨,٤% [25]

<u>المبحث الرابع : المبادرات الاصلاحية لوزارة المالية لاعـــادة صياغة الانفاق العــام وهيكلة الدعم وترشيدة وزيادة الاستثمارات العامة والانفــاق الاجتماعى دعماً للنمو .</u>

وقد شملت هذه الإجراءات على خرائط برامج الدعم والحماية الاجتماعية قامت وزارة المالية بإعداد تقرير تحليلي للعرض على السيد رئيس الجمهورية والسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء تضمن التطور في الإنفاق العام على أهم برامج الدعم والحماية الاجتماعية خلال الفترة من عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥وحتى٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك من واقع بيانات الموازنة

<u>دعم السلع والخبز والطاقة .</u>

واصلت وزارة المالية جهودها فى الأعوام الأخيرة لإحداث إصلاح هيكلى فى برامج الدعم والحماية الاجتماعية تنفيذا للتوجيهات الرئاسية باتخاذ إجراءات تصحح التشوه الحادث فى الدعم الحكومى وتراعى فى الوقت ذاته تخفيف الآثار السلبية لهذا الإصلاح على المواطنين وعلى الأخص من الفئات ذات الدخول المنخفضة فقد عملت وزارة المالية بالتنسيق مع شركائها من الوزارات المعنية فى الحكومة المصرية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسار الدعم الحكومى بمختلف أنواعه وذلك منذ بداية البرنامج الاقتصادى المصرى وإعادة توجيه جانب مما يتم توفيره من دعم الطاقة إلى حماية الطبقات الأقل دخلا تمكنت الحكومة من خلق وفر مالى يسمح بزيادة المخصصات المالية الموجهة لبرامج التنمية البشرية خاصة الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمارات لخلق المزيد من فرص العمل.فانخفضت تكلفة دعم المواد البترولية تدريجيا فى الموازنة العامة من١٢٠,٨مليار جنيه فى العام المالىالمالية وزاد /٢٠١٨بنسبة٣٦,٧٪من إجماليقيمةالدعم إلى٢٨,٢مليار جنيه فى موازنة العام المالى٢٠٢١/٢٠٢٠بنسبة٨,٦٪من إجمالي الدعم بالموازنة لعامة للدولة [26] .

<u>الانفاق الاجتماعى .</u>

زيادة مخصصات معاش الضمان الاجتماعى واستحداث برنامج تكافل وكرامة وزادت مخصصات الدعم النقدى فى العام المالي٢٠١٥/٢٠١٤ لصرف معاش الضمان الاجتماعي لعدد١,٥مليون أسرة مع زيادة فئات المعاش لتتراوح بين 323 و٤٥٠جنيها شهريًا بدلا من فئات تتراوح بين٢١٥و٣٠٠جنيه شهريًا بتكلفة إضافية بلغت ١,٨ مليار جنيه وشهدت مخصصات معاشات برنامج تكافل وكرامة زيادات خلال الأعوام الستة الأخيرة بنحو٢٠٠% حيث أصبحت تغطى نحو ٣,٨ مليون أسرة مستفيدة في العام المالى٢٠٢٠/٢٠١٩من الأيتام، والأرامل، والمطلقات، وأولاد المطلقات إذا توفيت أوَسجنت، والعاجزات، والبنات اللآتى بَلَغن سن الخمسين ولم يتزوجن، وأسر المساجين لمدة لا تقل عن٣سنوات وقد تم تخصيص مبلغ ١٩ مليار جنيه للدعم النقدى فى موازنة العام المالى٢٠٢١/٢٠٢٠مقابل مبلغ ٦,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

---

(25) الجريدة الرسمية تقرير اللجنة المشتركة من الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع الانتاج والقوى العاملة بأصدار قانون الضرائب على الدخل لرقم 157 لسنة 1981

(26) الموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg(18) الجهاز المركزى للاحصاء ,الكتاب الاحصائى السنوى عى موقع http;//www.capmas.gov.eg/bdf/book_years2011,1012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020

الفصـــــــل الرابع.

مردودات ونتائج وحصـــــاد السياسات المالية الاصلاحية لوزارة المالية على المالية العـــــامة والموازنة والفائض الاولى .

يهدف هذا الفصل الى استعراض النتائج بالجداول والاحصاءات فى صورة تسع بيانات وجداول البيان العاشر فى صورة التحليل الاحصائى باستخدام برنامج spss وقياس الارتباط والانحدار البسيط والمتعدد .

اولاً : تمكنت وزارة المالية نتيجة الجهود والبرامج الاصلاحية من تحقيق فائض أولى بلغ نحو 103.1 مليار جنية عام 2019/2018 بنسبة 1.9% من الناتج المحلى الاجمالى وبلغ نحو 124 مليار جنية فى العام التالى بنسبة 2.0% من الناتج المحلى الاجمالى مع تحقيق معدل نمو سنوى للايرادات العامة بنحو 9.4% خلال 2020/2019 والمصروفات العامة نمت بنحو 9.7%

وفق الجدول والبيان الاتى .

العام المالى	العجز او الفائض الاولى	النسبة الى الناتج المحلى
2016/2015	95.6 مليار جنية عجز	%3.5
2017/2016	63.0 مليار جنية عجز	%1.8
2018/2017	4.9 مليار جنية فائض	%0.1
2019/2018	103.1 مليار جنية فائض	%2.0
2020/2019	123.9 مليار جنية فائض	%2.0

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو

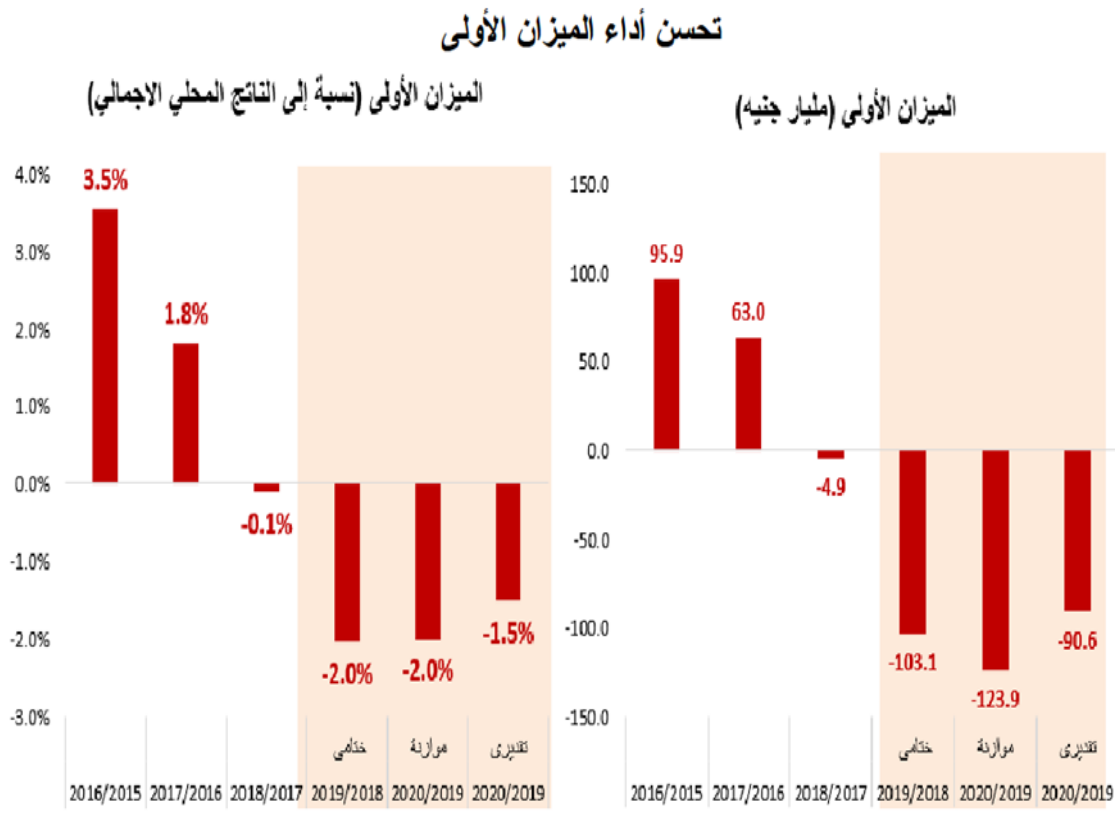

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو

ثانياً : تحسن الاداء المالى للموازنة العامة للدولة فى جانبى الايرادات والمصروفات كالاتى : .

نمت الايرادات الاجمالية على مدى خمسة سنوات مع بداية برنامج الاصلاح المالى ونتيجة مباشرة للاصلاحات المالية والاجراءية . وفق الجدول الاتى .

العام المالى	الايرادات - مليار جنية	نسبة النمو	المصروفات - مليار جنية	نسبة النمو
2016/2015	491.5	%5.6	817.8	%11.5
2017/2016	659.2	%34.1	1031.9	%26.2
2018/2017	821.1	%24.7	1244.4	%20.6
2019/2018	941.9	%14.7	1369.9	%10.1
2020/2019	1030.7	%9.4	1502.5	%9.7

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

ثالثاً : أتجهت وزارة المالية الى تنمية وتنويع الايرادات وذلك بزيادة نسبة مساهمة الايرادات غير السيادية وغير الضريبية الى أجمالى الايرادات العامة للدولة من خلال الاهتمام بتحصيل وأستحداث رسوم الخادمات العامة بما يتماشى مع تكلفة الخدمة التى يتم تقديمها وفى هذا الاطار قامت وزارة المالية بالتنسيق مع كافة الوزرات والمحافظات ومختلف الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة وكانت نتيجة تلك الجهود حدوث تطور يعرض وفق الجدول الاتى .

العام المالى	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019
الايرادات غير السيادية مليار جنية	114.7	151.6	209.7	204.2	181.9

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

رابعاً : السيطرة على العجز الكلى للموازنة العامة للدولة وهنا تجدر الاشارة الى أن على الرغم من الارتفاع فى الارقام الواردة فى البيان كمبالغ الى ان هناك اتجاة فى الانخفاض فى النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى نتيجة لارتفاع الناتج المحلى الاجمالى وفق الجدول الاتى .

العام المالى	العجز او الفائض الكلى	النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى
2016/2015	339.5 مليار جنية عجز	%12.5
2017/2016	379.6 مليار جنية عجز	%10.9
2018/2017	432.6 مليار جنية عجز	%9.7
2019/2018	430.0 مليار جنية عجز	%8.2
2020/2019	445.2 مليار جنية عجز	%7.2

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

خامساً : تحسن مؤشرات النمو الحقيقة نتيجة للبرامج والسياسات الاصلاحية لوزارة المالية وأنعكاسها على الناتج المحلى الاجمالى حيث كان المتوسط فى الفترة السابقة لتطبيق الاصلاحات فى السياسات المالية هو 2% ولكن ارتفع هذا المؤشر. وفق الجدول الاتى .

العام المالى	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
نسبة النمو للناتج	% 4.4	% 4.3	%4.2	% 5.3	% 5.6

المحلى الاجمالى					

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

سادساً : تحسن مؤشرات البطالة نتيجة للبرامج والسياسات الاصلاحية لوزارة المالية وأنعكاسها على الناتج المحلى الاجمالى حيث كان المتوسط فى الفترة السابقة لتطبيق الاصلاحات فى السياسات المالية هو 12.8% ولكن أنخفض هذا المؤشر مما يشير الى تحسن مناخ الاعمال والاستثمار وفق الجدول الاتى .

العام المالى	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
معدل البطالة	%12.8	%12.7	%12.0	%8.7	%7.5

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

سابعاً : تحسن مؤشرات الدين العام نتيجة للبرامج والسياسات الاصلاحية لوزارة المالية وأنعكاسها على الناتج المحلى الاجمالى ونتيجة لتطبيق الاصلاحات فى السياسات المالية هو ما أنعكس على هذا المؤشر مما يشير الى تحسن مناخ الاعمال والاستثمار وفق الجدول الاتى .

العام المالى	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019 /2018	2020/ 2019
نسبة الدين العام الى الناتج المحلى الاجمالى	**%102.8**	**%108**	**%97.3**	**%90.2**	**%85.4**

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

ثامناً : تحسن مؤشرات ونسبة ومبالغ الباب السادس والاستثمارات الممولة من الموازنة العامة مع ملاحظة ان الاستثمارات هنا تمويل الموازنة العامة وهناك انواع أخرى من الاستثمار سواء عام أو خاص ليست ضمن العرض ونتيجة للبرامج والسياسات الاصلاحية لوزارة المالية وأنعكاسها على الناتج المحلى الاجمالى ونتيجة لتطبيق الاصلاحات فى السياسات المالية هو ما أنعكس على هذا المؤشر مما يشير الى تحسن مناخ الاعمال والاستثمار وفق الجدول الاتى .

العام المالى	استثمارات موازنة عامة	معدل الاستثمارات الى اجمالى المصروفات بالموازنة العامة	معدل الاستثمارات الى الناتج المحلى الاجمالى
2016/2015	69.2 مليار جنية	%8.5	%2.6
2017/2016	109.1 مليار جنية	%10.6	%3.1
2018/2017	109.6 مليار جنية	%8.8	%2.5
2019/2018	143.4 مليار جنية	%10.0	%2.7
2020/2019	181.0 مليار جنية	%13.4	%3.3
2021/2020	235.3 مليار جنية	%14.5	%3.6

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

أثر إصلاح السياسة الضريبية على تطور الإيرادات الضريبية

إجمالي الإيرادات الضريبية (السيادية وغير السيادية) (مليون جنيه)

بيـــــان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠٢١	
	فعلى	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	موازنة	تقديري	موازنة	تقديري
إجمالي الإيرادات الضريبية	٣٠٥,٩٥٧	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٨٥٦,٦١٦	٧٧٤,١١٣	٩٦٤,٧٧٧	٨٨٤,٣٥٢
نسبة إلى الناتج (%)	%١٢,٥	%١٣,٠	%١٣.٣	%١٤.١	%١٤	%١٣.٩	%١٢.٩	%١٤.١	%١٣.٢
معدل نمو سنوى (%)	%١٧,٥	%١٥,٢	%٣١.١	%٣٦.٢	%١٧.٠	%١٦.٤	%٥.٢	%٢٤.٦	%١٤.٢
الإيرادات الضريبية من الجهات السيادية	٩٣,٩٤٩	١١٤,٧٣٥	١٥١,٦١٠	٢٠٩,٧٢٩	٢٠٥,١٠٦	١٨١,٩٦٥	١٦٥,٣٨٧	١٧٩,٣٦١	١٧٥,٩٤١
نسبة إلى الناتج (%)	%٣,٨	%٤,٢	%٤.٤	%٤.٧	%٣.٩	%٣.٠	%٢.٨	%٢.٦	%٢.٦
معدل نمو سنوى (%)	%٢,٢-	%٢٢,١	%٣٢.١	%٣٨.٣	%٢.٢-	%١١.٣-	%١٩.٤-	%٨.٤	%٦.٤
الإيرادات الضريبية غير السيادية	٢١٢,٠٠٨	٢٣٧,٥٨٠	٣١٠,٣٩٧	٤١٩,٥٧٣	٥٣١,٠١٤	٦٧٤,٦٥١	٦٠٨,٧٢٦	٧٨٥,٤١٦	٧٠٨,٤١١
نسبة إلى الناتج (%)	%٨,٧	%٨,٨	%٨.٩	%٩.٤	%١٠.١	%١٠.٩	%١٠.١	%١١.٤	%١٠.٥
معدل نمو سنوى (%)	%٢٩,١	%١٢,١	%٣٠.٦	%٣٥.٢	%٢٦.٦	%٢٧.٠	%١٤.٦	%٢٩.٠	%١٦.٤

المصدر: البيان المالى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

تاسعاً : نتائج أجـــراءات الضبط المالى .

تحسن الأداء المالى ودين أجهزة الموازنـة
ملخص عرض الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)

البيان	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018 ختامى	2020/2019 موازنة	2020/2019 تقديرى	معدل النمو (تقديري/ختامي)(%)
إجمالي الإيرادات	**491.5**	**659.2**	**821.1**	**941.9**	**1,134.4**	**1,030.7**	**9.4%**
معدل النمو	*5.6%*	*34.1%*	*24.6%*	*14.7%*	*20.4%*	*9.4%*	
نسبة إلى الناتج المحلى	*18.1%*	*19.0%*	*18.5%*	*17.9%*	*18.4%*	*17.2%*	
إيرادات ضريبية	352.3	462.0	629.3	736.1	856.6	774.1	5.2%
المنح	3.5	17.7	3.2	2.6	3.8	5.4	107.1%
إيرادات غير ضريبية	135.6	179.5	188.6	203.2	274	251.2	23.6%
إجمالى المصروفات	**817.8**	**1,031.9**	**1,244.4**	**1,369.9**	**1,574.60**	**1,502.5**	**9.7%**
معدل النمو	*11.5%*	*26.2%*	*20.6%*	*10.1%*	*14.9%*	*9.7%*	
نسبة إلى الناتج المحلى	*30.2%*	*29.7%*	*28.0%*	*26.1%*	*25.6%*	*25.0%*	
الأجور وتعويضات العاملين	213.7	225.5	240.1	266.1	301.1	294.3	10.6%
شراء السلع والخدمات	35.7	42.5	53.1	62.4	74.9	71.7	15.0%
الفوائد	243.6	316.6	437.4	533.0	569.1	567.4	6.4%
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	201.0	276.7	329.4	287.5	327.7	277.1	-3.6%
المصروفات الأخرى	54.6	61.5	74.8	77.6	90.4	90.4	16.6%
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	69.2	109.1	109.7	143.3	211.2	201.6	40.6%
صافى حيازة الأصول المالية	**13.1**	**6.8**	**9.3**	**2.0**	**5.0**	**5.0**	**151.4%**
العجز الكلى	**339.5**	**379.6**	**432.6**	**430.0**	**445.2**	**476.8**	**10.9%**
نسبة إلى الناتج المحلى	*12.5%*	*10.9%*	*9.7%*	*8.2%*	*7.2%*	*7.9%*	
ملاحظـــات							
العجز الأولى	**95.9**	**63.0**	**-4.9**	**-103.1**	**-123.9**	**-90.6**	**-12.2%**
نسبة إلى الناتج المحلى	*3.5%*	*1.8%*	*-0.1%*	*-2.0%*	*-2.0%*	*-1.5%*	
الناتج المحلى (مليار جنيه)	**3470**	**4441**	**5256**	**6163**	**5998**		

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

عاشراً : القياس الكمى لنتائج السياسات المالية الاصـــــــــلاحية بأستخدام الاساليب الاحصائية

العام المالى	العجز او الفائض الاولى	الايرادات العامة المحققة

2015/2014	103.40 عجز	456.80
2016/2015	95.60 عجز	491.50
2017/2016	63.00 عجز	659.20
2018/2017	4.90 فائض	821.10
2019/2018	103.10 فائض	941.90
2020/2019	123.90 فائض	1031.70
2021/2020	133.00 فائض	1288.80

المصدر : الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

فى هذا الجزء سوف نضع النتائج السابق الوصول اليها ومن خلال البيانات المنشورة بواسطة وزارة المالية عن نتائج تطبيق الاصلاحات المالية ومن خلال السياسات المالية وتطورها وأثرها على الايرادات العامة ومردودتها على الموازنة العامة للدولة وخاصة اصلاح العجز الاولى وتحقيق فائض اولى من خلال الاساليب الكمية الاحصائية وبرنامج spss .

أولاً : . حساب معامل الارتباط بين الايرادات المحققة نتيجة الاصلاحات وتحقيق فائض اولى ودرجة الارتباط بين المتغيرات الكمية لتحديد وقياس قوة وأتجاة العلاقة بين متغيرين كميين ويرمز له بالرمز r .

خطوات حساب معامل الارتباط بأستخدام spss .

من قائمة Analyze أختار الامر Bivariate ثم من الشكل احدد المتغيرين المراد قياس العلاقة بينهما وهما الايرات المحقق والفائض الاولى .

أختبار أرتباط بيرسون person correlation .

الفرض الصفرى H^o لا توجد علاقة بين المتغيرين محل الدراسة .

الفرض البديل H^1 توجد علاقة بين المتغيرين محل الدراسة .

معامل أرتباط بيرسون بين الايرادات العامة والفائض الاولى هو **1 بقيمة دلالة (0.00) وهى أصغر من (0.01) وقد ميزت بعلامة ** الدالة على أنها دالة أحصائية عند مستوى معنوية 0.01 كما تم كتابة ذلك اسفل الجدول وبدرجة ثقة 99% ونستنتج من ذلك وجود علاقة طردية قوية بين الايرادات العامة وتحقيق فائض اولى وبناء على ذلك نرفض الفرض الصفرى ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة بين المتغيرين و بالمخرجات .

بالجـــــــــــــــدول .

X	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الايرادات العامة بالموازنة	**1**	**0.00**

يوضح الجدول السابق معاملات الارتباط بيرسون بين الايرادات العامة وتحقيق فائض أولى حيث جاءت جميع العلاقات طردية قوية بأعلى معامل أرتباط **1 وجميع المعاملات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.00) .

ثانياً : . حساب الانحدار البسيط بين الايرادات المحققة نتيجة الاصلاحات وتحقيق فائض اولى ودرجـــة الانحدار بين المتغيرات الكمية لتحديد وقياس قوة لـــــــه .

خطوات التنفيذ من قائمـــــة Analize نختار Regression ثم linear نحدد dependent و independent .

جـــــدول نتائج اجراء اختبار تحليل الانحدار باستخدام spss .

المتغير	المتغير	ر	$ر^2$	ف	دلالة ف	قيمة ت	بيتا

التابع	المستقل						
الفائض او العجز الاولى	الايرادات العامة المحققة	.954	.910	50.8	.001	7.127	.331

النموذج : $Y=b_o+b_1$ مكونات النموذج ← متغير مستقل ← الايرادات العامة بالموازنة .

← متغير تابـــع← الفائض الاولى .

وصف النموذج : Y=7.127+.331X الفائض المتوقع = Y

اهداف النموذج من أجل معـــرفة العلاقة بين العجز أو الفائض الاولى والمتغير المفسر وهـــو الايرادات العامة للدولة نتيجة السياسات الاصلاحية بالموازنة العامة للدولة أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحـــدار معنوى وذلك من خلال قيمة ف البالغة 50.8 بدلالة (0.001) وهى أصغر من مستوى المعنويه (0.01) وتفسر النتائج المفسرة 91% من التباين الحاصل فى الفائض الاولى بالنظر الى معامل التحديد (ر2) كما جاءت بيتا (0.331) وهى كلما تحسنت الايرادات بوحدة واحدة تحسن الفائض الاولى المتوقع ب 0.331 وحدة والوحدة هنا مقدارها مليار جنية .

ثالثًا : . حساب الانحـــدار المتعـــدد بين الايرادات المحققة نتيجة الاصلاحـــات ومجموعة المتغيرات المفسرة الاخرى كمتغيرات مستقلة وتحقيق فائض اولى كمتغير تابـــع ودرجـة الانحدار بين المتغيرات الكمية لتحديد وقياس قوتة وأتجاهـــة .

العام المالى	العجز او الفائض الاولى	الايرادات العامة المحققة	الايرادات الضريبية	الايرادات غير الضريبية
2015/2014	103.40 عجز	456.80	305.95	93.94
2016/2015	95.60 عجز	491.50	352.30	135.60
2017/2016	63.00 عجز	659.20	462.20	179.50
2018/2017	4.90 فائض	821.10	629.30	188.60
2019/2018	103.10 فائض	941.90	736.10	203.20
2020/2019	123.90 فائض	856.60	1031.70	274.00
2021/2020	133.00 فائض	1288.80	964.77	310.39

خطوات التنفيذ من قائمة Analize نختار Regression ثم linear نحدد dependent وindependent .

جـــــدول نتائج اجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد باستخدام spss .

المتغير التابع	المتغير المستقل	ر	$ر^2$	ف	دلالة ف	قيمة ت	بيتا	دلالة ت
العجز الفائض الاولى	الايرادات العامة المحققة	.992	.985	63.522	.03	3.717	.853	.034
	الايرادات الضريبية					1.562	.593	.216

النموذج : $Y=b_o+b_1 X_1+b_2 X_2+b_3 X_3+e$

مكونات النموذج ← متغير مستقل ← الايرادات العامة بالموازنة + الايرادات الضريبية + الايرادات غير الضريبية

متغير تابـــع← الفائض الاولى .

وصف النموذج : Y=63.522+.852*X +.593*X+e

اهداف النموذج : معرفة **وتحديد اتجاة** العلاقة بين العجز أو الفائض الاولى وهو المتغير التابع والمتغيرات الاخرى المفسره وهـــى الايرادات العامة للدولة والايرادات الضريبية نتيجة السياسات الاصلاحية بالموازنة العامة للدولة والايرادات غير الضريبية أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحـــدار معنوى وذلك من خلال قيمة ف البالغة **63.522** بدلالة (0.03) وهى أصغر من مستوى المعنويه (0.05) وتفسر النتائج المفسرة 98% من التباين الحاصل فى الفائض الاولى بالنظر الى معامل التحديد (ر2) كما جاءت بيتا 853 . وهى كلما تحسن الايرادات الاجمالية تفسر 85% من النتائج الخاصة بتحسن الفائض الاولى المتوقع وتفسر الايرادات الضريبية التحسن فى الفائض الاولى بمقدار **59%** .

نتائـــج البحث .

اتضح ان الاجراءات والسياسات الاصلاحية مسئولة عن تحسن الايرادات العامة وهى مسئولة عن تفسير85% من تحقيق الفائض الاولى وتحسن السياسات الضريبية مسئولة عن تفسير 59% من تحقيق الفائض الاولى وكذلك كلما تحسنت الايرادات بوحدة واحدة تحسن الفائض الاولى المتوقع ب 0.331 وحدة والوحدة هنا مقدارها مليار جنية وبدرجة ثقة 99% تبين ايجابية العلاقة بين الايرادات العامة والفائض الاولى وذلك بوجود علاقة طردية قوية بين الايرادات العامة وتحقيق فائض اولى متكاملة المحاور، وصورة واضحة الابعاد وبأستخدام المنهج الاستقرائى والمنهج الكمى لتحليل الاتجاة العام للبيانات الاحصائية الاولية والثانوية لاهم القرارات والسياسات المالية، الصادرة من وزارة المالية، وتأثيرها على الموازنة العامة، وخاصة على العجز الاولى، وتطور هذا المؤشر خلال الفترة من 2016 الى 2021 ،وكان أهم ما توصل الية البحث من نتائج، وفى أطار الرؤية والافكار المقترحة، هو أدخال مفهوم الاستدامة والملاءة المالية، وتوسيع الحيز المالى، وفق برامج وقرارات وحزم مدروسة من السياسات المالية المترابطة والمتكاملة، دافعة نحو توسع حيز الايرادات وميكنتها لحل المشكلات الفنية والتقنية، فى تصميم وتنفيذ الموازنة العامة، دافعاً نحو الالتزام بأصلاح العجز الاولى للموازنة العامة للدولة، ومردوداتة المرحلية المستهدفة، حيث حققت الموازنة العامة للدولة فى ختامى العام المالى 2019/2018 فائض اولى بمقدار 103.1 مليار جنية بواقع 1.9% من الناتج المحلى الاجمالى، وتطور الفائض الاولى ليصبح 124مليار جنية بواقع 2% من الناتج المحلى الاجمالى لاول مرة يتم فيها تحقيق فائض اولى، بهذا القدر منذ بدء اعداد الموازنة العامة للدولة، وهو بالتأكيد يمثل تجسيداً لنجاح البرنامج الاول للاصلاح الاقتصادى، وهو الاصلاح المالى والنقدى من 2016 الى 2019 ثم البرنامج الثانى للاصلاح الاقتصادى، وهو برنامج الاصلاح الهيكلى من 2019 وما زال ممتد كل ذلك بالتوافق مع برنامج عمل الحكومة المصرية 2021/2018وبرنامج عمل الحكومة الثانى 2024/2021 والرؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 .

توصيات البحث .

ومن أهم التوصيات فى هذا العمل البحثى ليس كونة يبحث فى أمكانية تحقيق الاستدامة المالية، وأصلاح العجز الهيكلى والفعلى فى الموازنة العامة للدولة، من باب اصلاح العجزالاولى للموازنة العامة للدولة، كمدخل وبداية حقيقية لتحقيق هذا الغرض , لـــذا يوصى بالعمل على دعم التعاون بين الجهات الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ووزارة المالية، والخرج بحلول وتوصيات مقترحة من شأنها تعزيز لفكرة الوصول للاستدامة المالية، والملاءة النقدية والمالية، ومجموعة من القرارات والتدابير اللازمة نحو الاصلاح الفعلى للموازنة العامة للدولة، سواء عن طريق ترشيد عمليات الانفاق الحكومى، أو تفعيل تحصيل ألايرادات الحكومية، وكـــــذا مجموعة القرارات المالية المقترحة لتحقيق هـــــذة المستهدفات من خلال ما تم التوصل الية من القياس الكمى والبيانات من التأكيد على الفاعلية الحقيقية للاصلاحات المالية فى جميع المشروعات والبرامج الهادفة الى الميكنة والرقمنة ورفع الكفاءة والفاعلية التى نفذتها وزارة المالية والتى نرى اليوم دورها فى الخروج بمصر من مفهوم الازمة الى مفهوم التعثر بالتخفيف من أثارها ومن التوصيات المقترحة .

اولاً : أهمية أصدار قانون موحد للمالية العامة، يضمن توحيد الاساس المحاسبى فى تسجيل معاملات المالية العامة، وان أختلاف الانظمة المحاسبية التى تطبقها الموازنة العامة وباقى الهيئات والشركات العامة، يؤثر سلباً على دقة التخطيط المالى، وعلية أكدت الدراسة الى أهمية استكمال الجهود الفعالة التى تبنتها وزارة المالية فى التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء بهدف أعلاء معايير الشفافية والرقابة، عن طريق ربط الموازنة، بمستهدفات ومؤشرات أداء كمية قابلة للقياس والتقييم تتقوم وزارة المالية بتفيذ ذلك بكفاءة وقدرة .

ثانياً : أن عدم واقعية توقعات الاقتصاد الكلى، يضعف الضمانات المتعلقة بسلامة التخطيط المالى بالموازنة العامة مما يجعل السلطات المالية غير قادرة على تقدير النفقات بقدر كبير من الدقة مما يستلزم سرعة تطبيق موازنة البرامج وتقييم الاداء.

ثالثاً : أن سلامة تقديرات الموازنة العامة تتوقف على دقة توقعات الاقتصاد الكلى، والتقييم المستقل لهذة التوقعات، وعلية تؤكد الدراسة على تعزيز دور وحدة السياسات المالية والكلية بوزارة المالية .

رابعاً : ان وثائق الموازنة العامة، استوعبت العديد من المعايير المتعلقة بأتاحة النشر للمعلومات المتعلقة بالبيانات الخاصة، بتوقعات الاقتصاد الكلى والافتراضات الرئيسية التى تساند اليها الموازنة العامة الا ان هذا التوجة يتطلب أستكمال الجهود نحو تعزيز دقة التوقعات للاقتصاد الكلى، وأتاحة المنهجية والاسلوب المستخدم فى تقدير هذة التوقعات لتقييم المخاطر وتحديد أثارة المالية المختلفة .

خامساً : توسيع قاعدة الضريبة مع السماح ببعض الاستثناءات التى تستدعيها صعوبة التطبيق أو متطلبات أجتماعية أو صحية أو بيئية .

سادساً : زيادة الانفاق العام، الغيرمصحوب بأجراءات تضمن زيادة كفاءة هذا الانفاق، فزيادة الانفاق فى حد ذاتة فقط قد لائؤدى بالضرورة، الى تحسن مستوى الاداء بل على العكس، قد يكون هناك تدهور فعلى الرغم من زيادة متوسط الانفاق العام بالاسعار الثابتة، الا ان التغير فى مستوى الاداء وتحسنة فلم تتحقق .

سابعاً : حوكمة قطاع البترول والطاقة فى مصر .

المراجـــــــع .

اولاً : المراجع باللغة العربية .

1- (سهير أبوالعينين ،2013) بعنوان دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم247 معهد التخطيط القومى .

2- (هبة الباز،2016) بعنوان دور قياس كفاءة الانفاق العام فى مصر ومقترحات للارتقاء بة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عدد رقم2 معهد التخطيط القومى .

3- (عمر البدويهى ،2017) بعنوان تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عدد رقم 7 معهد التخطيط القومى .

4- (أبراهيم العيسوى ،2014) بعنوان الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات الى الضريبة على القيمة المضافة فى مصر- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عدد رقم 1 معهد التخطيط القومى .

5- (هدى صبحى ،2016) بعنوان أمكانيات تطبيق موازنات البرامج والاداء فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية عدد رقم 5 معهد التخطيط القومى .

6- (عبير فرحات ،2006) بعنوان أنعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادى على مديونية مصر الخارجية – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الرابع عشر العدد الاول - معهد التخطيط القومى .

7- عبد الفتاح الجبالى, استراتيجية بعث الحيوية فى موازنة الدولة لعام 2009-2010 بتطبيق موازنة البرامج والاداء ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، 2010 .

8- محمد ابراهيم أبو شادى "التشريع الضريبى المصري " دار النهضة العربية 2009/2008.

9- محى محمد مسعد " الاصلاح الضريبى بين الواقع والمأمول " دراسة تحليلية للقانون 91 لسنة 2005 ولائحتة التنفيذية 2007.

10- الجريدة الرسمية تقرير اللجنة المشتركة من الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع الانتاج والقوى العاملة بأصدار قانون الضرائب على الدخل لرقم 157 لسنة 1981.

11- المنظمة العربية للتنمية الادارية , ندوت موازنة البرامج وتقييم الاداء القاهرة 1997 .

12- احمد سالم , أستراتيجية بعت الحيوية فى موازنة الدولة لعام 2010/2009 بتطبيق موازنة البرامج والاداء مع الجودة الشاملة جريدة المال 2009/5/17 .

13- عبدالحميد عطا "الضرائب على الثروة والضرائب على راس المال جريدة الاهالى مايو 2012 .

14- أمانى موسى محمد (2007) ، التحليل إلاحصائى للبيانات مركزتطوير الدراسات إلعليا والبحوث فى الدراسات الهندسية، كلية إلهندسة، جامعة القاهرة .

15- سمير مصطفى شعراوى ومحمد على اسماعيل (1999) مبادى علم الاحصاء الطبعة الثالثة , دار الكتب والوثائق , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة .

16- سالم احمد (2009) ، استراتيجية بعث الحيوية بموازنة الدولة بتطبيق موازنات البرامج وتقييم الاداء مع الجودة الشاملة جريدة المال يوم 2009/5/17 .

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية .

1- Abdel-Mowla, Somaya Ahamed, " The Egyptian tax system reformes, investment and tax " evasion (2004-2008) journal of Economic and Administrative, Sciences, vol

2-Abdel-Rahman, Abdel-Monem, "Towards a Valume-Added Tax in Egypt" ECES Policy Viewpoint, The Egyptian Center For Economic Studies (ECES), 4 November 1998.

3-Marc Robinson and Jim Brumby, Does Performance Budgeting Work? An Analytical Review of the Empirical Literature. IMF Working Paper WP/05/210.2005.P.5 .

4-El-Shazly, Alaa, "Tax policy and investment under uncertainty, A neoclassical approach", paper presented to the department of economics 9th conference "Public Finance Refome in Egypt " , Faculty . of economics and political sciences , Cairo University June 2005

5-Burt Perrin,Moving from Outpots to Outcomes Practical Advice From Governments Around the World , IBM Center for the Business of Government. The World Bank. 2006.pp.17.23.

6-Poverty Reduction and Economic Management Anchor Puplic Sector Group (PRMPS) , Comparative Study : Lessons Learnt from 16 Develoment and development Countries Performance Budgeting and Management , World Bank, Washington D.C.,2005.P.17.

7-Thomes A. McDonnell.Wealth Tax: Options for its implementation in the republic of irland Nevin Economic Researsh institute, NERI Working Paper Series No. 6 September 2013.

8-Glen Cowan (1998), Statistical Data Analysis. Oxford Universit Press, New York.

9-Gujarati, D.N. and D.C. Porter (2009), Basic Econometrics. 5th Edition New YorkEdition (International Edition), McGraw-Hill Higher Educati.

ثالثاً : مـــــــــــواقع الكترونية .

1- الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، اهم أنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (2018 : 2021) والمشروعات المستقبلية صادر يونيو 2021.

2- الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg، حصاد ستة اعوام يونيو 2014 الى يونيو 2020 أنجازات ومشروعات وزارة المالية صادر يونيو 2020.

3- الموقع الالكترونى لوزارة المالية www.mof.eg ، حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012/2011 ، 2013/2012، 2014/2013، 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018، 2020/2019 .

4- الموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg .

5- الموقع الالكترونى لرئاسة مجلس الوزراء

6- www.worldwide-tax.com

7- https://www.idsc.gov.eg/IDSC/ موقع مركز المعلومات واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء.

8-Site main. resources, World Bank.Org/Resouces/383606-1106667815039/pbm-16countries-pdf.

8- الجهاز المركزى للاحصاء ,الكتاب الاحصائى السنوى على موقع
http;//www.capmas.gov.eg/bdf/book_years2011,1012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019.